أجرت وسائل الاعلام المحلية مقابلة موسعة مع فخامة الرئيس اسياس افورقى تناول فيها النشاطات والبرامج الموضوعة لأرساء البنى التحتية بغية تحقيق النمو الإقتصادى المستدام وتوفير الطاقة والمواد الأستهلاكية الأساسية وتفعيل أعمال البناء واستراتيجية بناء المساكن ,والقضايا الاقليمية والدولية وغيرها .ونقدم لكم مستمعينا الاعزاء الجزء الأول من هذه المقابلة التى تم بثها على الهواء مباشرة عبر الفضائية الارترية واذاعة صوت الجماهير الارترية متابعة طيبة نتمناها لكم.

فخامة الرئيس نحن الآن في موسم انتقالى من موسم الخريف إلى موسم الحصاد وعليه نود طرح الاسئلة المتعلقة بمسألة ضمان الأمن الغذائى كبداية لهذا اللقاء الموسع .موسم الخريف لهذا العام وكما هو معلوم لم يكن بذلك المستوى الذي يلبي الامال والتطلعات نسبة لانخفاض منسوب الأمطار ومعدل توزيعها في العديد من المواقع والأمكان حسب ما تشير مختلف المصادر. تذبذب منسوب الأمطار اصبحت ظاهرة متكررة تعاني منها المنطقة ، ومن أجل الخروج من هذه الازمة ظلت الحكومة تقوم ببناء السدود والخزانات ذات المقدرات الاستعابية المتوسطة والكبيرة على طول البلاد وعرضها. السؤال هو ماذا تبقى من اعمال وانشطة حتى تكتمل هذه المشاريع وتلعب دورها في التنمية الزراعية ؟ وماهى الخطة الوطنية لتطوير التصنيع الزراعى وما تم تنفيذه من مشاريع تنمية حتى الان؟.

السيد الرئيس: تشير مختلف الاحصاءات والبيانات التى جمعت مختلف من مناطق البلاد على مدى السنوات الماضية بأن الاعتماد على هطول الأمطار امر لا يدعو إلى الاطمئنان كثيرا.

هنالك العديد من القراءات والاستنتاجات حول منسوب هطول الأمطار من عام إلى اخر وان كانت نسبتها او توزيعها يختلف باختلاف موسم الخريف.ولكن الشئ الاكيد بأن الخروج نهائيا من الأعتماد على الأمطار الموسمية امر لا يمكن تصوره او توقعه باى حال من الاحوال.

في الوقت الحالى هنالك برامج وانشطة تُنفذ على صعيد ضمان الامن الغذائى والحفاظ على المياه من بناء السدود , الخزانات ومساقط المياه الهادفة للاستفادة القصوى من المياه. وجميع هذه البرامج والانشطة تهدف إلى الخروج من الاساليب الزراعية القديمة إلى اساليب حديثة تعتمد بشكل اساسى على الري الصناعي.

لابد من وجود آليات فعالة تضمن عملية التنفيذ بصورة متكاملة بعيدا عن واقع الشعارات والامال غير المجدية.

يجب أن نحول ما نسبته من ٧٠-٨٠٪ من الزراعة المطرية الى الزراعة المرورية. أما في المناطق التي يرتفع فيها منسوب الامطار يمكن الخلط بين الزراعة المرورية والمطرية جانب الاستمرار في مشاريع الحفاظ على المياه والتربة وبناء السدود والخزانات .

ان الحديث عن هذه المشاريع والكيفية التى يتم بها تنفيذها يعد من الامور البسيطة في اعتقاد الكثيرين، إلا أن التطبيق العلمى يحتاج إلى مجهودات واستثمارات ضخمة جدا.لا يتوقف الامر عند بناء السدود بل الكيفية التى سيتم بها تجميع المياه من المواقع الجبلية وشبه الجبلية بحيث تضمن وصول المياه إلى السدود عبر الحواجز والمدرجات المائية التى يتم تشيدها وضعاً في الأعتبار الموقع الجغرافى والتضاريسى .

ان تنفيذ مشاريع ضمان الأمن الغذائى والحفاظ على المياه والتربة في عموم البلاد ينبغي ان يتم وفق جدول زمني كما ان بناء السدود لا يعنى بان جميع البرامج قد نفذت بنسبة نجاح كبيرة.ان زراعة الاراضى الموجودة أسفل السدود بشكل علمى مدروس ودراسة الموقع الجغرافى لهذه المساحات الشاسعة من الاراضى وتهيئتها للزراعة تعد من المهام ذات الاولوية القصوى وهي تحتاج إلى استخدام الاليات الضخمة والتكنولوجية المتطورة.

ان الوصول إلى نسبة نجاح كبيرة فيما يخص وصول المياه من المساقط إلى السدود والخزانات والاستفادة منه في الزراعة المرورية من خلال تنفيذ مشاريع تضمن عدم أهدارها واستغلالها الاستغلال الامثل ومعرفة المدة الزمنية لتنفيذ هذه ليست بالمهمة السهلة اطلاقا .

لا توجد تربة غير صالحة للزراعة او تربة فقيرة. ان اي تربة اذ ما وجدت الأهتمام والرعاية يمكن أن تصبح تربة صالحة للزراعة ومنتجة .

ان الأعتماد على التكنولجية الحديثة يعد من الأمور التى لا يمكن الاستغناء عنها في عملية احتفاظ السدود بالمياه التى تقل او ترتفع نسبتها من موسم الى اخر من أجل رفع انتاجية هذه السدود يجب اتباع الوسائل

الحديثة في عملية الزراعية المرورية من أجل الاستفادة من الطاقات والمجهودات الضخمة التى سخرت من أجل تنفيذ هذه المشروعات الطموحة الهادفة للحفاظ على كل قطرة ماء باساليب وطرق فعالة .
ان استخدام الاساليب الحديثة في الزراعة المرورية يساعدك في عملية اختيار البذور المحسنة واختيار التوقيت المناسب للزراعة من اجل الانتقال إلى الزراعة ثلاثة مرات في الموسم الواحد بالاعتماد على كمية المياه التى قمت بتخزينها في السدود والخزانات.
ان توفر التكنولوجيا لوحدها ليس كافيا لتنفيذ مشاريع الزراعة المرورية بل هناك حاجة إلى الطاقة لتشغيل هذه المشاريع التى تتواجد في مواقع ومراكز تبعد كثيرا عن نقاط توزيع الطاقة الكهربائية.
الطاقة في المقام الاول ليس من الأمور التى تضعها في المرتبة الثانية او الثالثة عند تنفيذ مشاريع الزراعية بشكل عام ومشاريع بناء السدود والخزانات بشكل خاص .فعند الفراغ من تجهيز كافة المستلزمات التقنية والفنية واستخدام التكنولوجيا المتطورة فان الحاجة إلى الطاقة تعد من الأولوية القصوى التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذه العملية الحيوية . هنالك حديث في الوقت الراهن عن استخدام الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية ،وطاقة الرياح وغيرها من الخيارات والاطروحات. أيضاً الموقع الجغرافى للارض ومستوى الانحدار من الامور التى تدخل في عملية انتاج الطاقة البديلة عوضا عن موارد الطاقة الاساسية او التقليدية في عملية الزراعة المروية.
ومن أجل الأستفادة من الاراضى الشاسعة والمياه التى يتم تجميعها في السدود والخزانات يجب الأستفادة من الأيجابيات والخيارات التى لدينا والقيام بالدراسات المستفيضة حول مساقط المياه والكيفية التى يتم الاستفادة منها بغض النظر عن سعة او صغر حجم هذه المشاريع الزراعية من منطقة إلى اخرى واختلاف نسب تسقاط المياه بها.
ان تشييد السدود والخزانات يجب ان يشمل اجراء دراسة متكاملة عن الطاقة الاستعابية ومقدار الاراضى الزراعية التى سيتم تنميتها فضلا عن الدور الهام والكبير للتقانة الحديثة ومصادر الطاقة الحيوية.
ان الأنتقال من الزراعية المطرية إلى الزراعية المرورية عبر هذا المشروع الوطنى الضخم عبر تشييد مختلف السدود والخزانات وتأهيل مساقط المياه بما يضمن المحافظة على المياه والتربة وحتى حفر الابار في بعض المناطق والمواقع هي عملية مستمرة وتعتمد على عامل الوقت.
ان الانتقال من المشاريع قصيرة الأجل إلى مشاريع كبيرة الحجم يتطلب وجود المقدرات والثروات الهائلة من آليات والمستلزمات والبذور والاسمدة الزراعية وحتى المنصرفات يجب وضعها في الأعتبار قبل محاولة تنفيذ هذه المشاريع الانمائية الضخمة.
أن ما تم تنفيذه من المشاريع وانشطة التنمية تعد نسبة قليلة جدا بالمقارنة مع المشاريع والبرامج التي نطمح لتنفيذها على طول وعرض البلاد. ليس لشئ بل لارتباط هذه العملية بعوامل اخرى من قبيل الكثافة السكانية والخدمات الاجتماعية الأساسية وغيرها.
لابد من وضع الأولوية للخدمات الاجتماعية وتوظيفها التوظيف الأمثل حتى يمكننا القول بان السدود والخزانات التى شيدت يتم الأستفادة منها بمستوى اقصى. ان تبني فكرة الاعتماد على الزراعة المرورية من قبل المواطنين بنسبة مائة بالمائة يتطلب تكثيف عمليات التأهيل والتدريب والتوعية لتنفيذ هذه المشاريع التي ضخت فيها الكثير من الاموال الهائلة عبر التمويل. وعليه لابد من ان تجد من يستفيد منها في نهاية المطاف.
بعض هذه المنشئات تم تشييدها في مواقع ومراكز مأهولة بالسكان وفي القرى والبلدات التي هي في حاجة إلى توفير الخدمات الاجتماعية من صحة و تعليم. وخدمات النقل والكهرباء ووسائل الاتصال. وهو امر يدعو إلى التفاؤل متى ما سخرت الطاقات والجهود لكى ينعم المواطنين بالخدمات الاساسية.
وفى الوقت نفسه لا يمكن تجاهل المناطق النائية والتي تزخر بالثروات الطبيعية مثل المياه والاراضى الزراعية الخصبة. لابد لها ان تجد نصيبها من هذه المشاريع من خلال تفعيل الدراسات والبحوث التى اجريت حولها .
ظللنا نكرر مقولة ضمان الامن الغذائى. إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة اكتفائنا ذاتيا من المحاصيل. بل لابد من التفكير في التصدير. فالتفكير في التصدير يقودك إلى تحسين نوعية البذور والارتقاء بحجم المحاصيل كما ونوعا وادخال نظم واطر الارتقاء بالثروة الحيوانية . ان نقصر انفسنا على نظم الزراعية التقليدية ربما يمنعنا من التعرف او الأقتراب كثيرا من فعالية المشاريع والبرامج الانمائية الطموحة المبنية على دراسات وبحوث ميدانية وتهدف إلى توفير الخدمات الأساسية للمواطنين بشكل أساسى.

في الوقت الحالي نحن نتواجد في وضعية يمكننا القول من خلالها بأننا على مشارف الأعتماد على أنفسنا في توفير المحاصيل الزراعية الأساسية عبر دمج المشاريع الزراعية التى تعتمد على الأمطار الموسمية في حالة هطولها بنسب كبيرة مع الأنخراط في تنفيذ مشاريع الزراعة المروية في حالة انخفاض منسوب هطول الامطار الموسمية.

إذا سألتنى عن خريف هذا العام وكيف كان منسوب الامطار فى مختلف المناطف فليس لدى معلومات كافية حتى الأن ، ولكن بشكل عام كانت الأمطار جيدة فى معظم المناطق إذا استثنينا اسمرا وضواحيها . وعلى كل لدينا الوقت لإجراء تقييم شامل بعد نهاية شهر سبتمبر.

السيد الرئيس يا حبذا ايضا لو تحدثت عن البرامج الموضوعة للنهوض بالتصنيع الزراعى؟.

فخامة الرئيس: لقد حاولت فى إجابتي أن أتحدث بإيجاز ولكن خطتنا الزراعية لا تتوقف على أنتاج الحبوب فقط مثل الذرة العادية والذرة الرفيعة والقمح والذرة الشاميه او الحبوب الزيتية او المنتجات النقدية مثل القطن والسكر والفاكهة والخضروات وغيرها.

إذا كان الهدف هو تلبية أحتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض يجب أن تكون هناك قيمة إضافية للمنتجات الزراعية ، أى بمعنى لا ينبغي تسويق المنتجات الزراعية وهي فى شكلها الخام بل لابد من تصنيعها وإعادة أنتاجها مرة اخرى لأن ذلك هو الخيار الأفضل.

وفى هذا الصدد يجب عليك اولاً ان تحدد نوعية المصانع المناسبة للمنتجات الزراعية.هل هى مصانع لتعليب الطماطم او اللحوم اوالالبان، أو مصانع خاصة بمنتجات الدواجن او غيرها.المهم فى هذا الجانب وكما اشرت سلفا أن تتوفر مصادر الطاقة الكهربائيه لمثل هذه المشاريع. إن وجود مصادر للطاقه مسألة اساسية ليس للرى فحسب بل أيضا لانشاء المصانع الخاصة بالمنتجات الزراعية.

على سبيل المثال إذا تقرر إقامة مشروع لزراعة القطن فى منطقة معينة مثل تسنى، فأنت بحاجة إلى مصنع لحلج القطن فى نفس المنطقة' .وبعد ان يتم حلج القطن هل من الافضل تصديره فى شكله الخام ام تحويله إلى قماش ؟ بالطبع من الأفضل ان يحول إلى قماش وهذا يتطلب اقامة مصنع للغزل والنسيج. وإذا أردنا تحويل القماش إلى ملابس جاهزة يتطلب اقامة مصنع للملابس وهكذا تتواصل السلسلة حتى النهاية.

فنحن عندما نتحدث عن المشاريع الزراعية وبرامج الأمن الغذائى فالمقصود هو تنفيذ كافة هذه المشاريع المترابطة وليس الاكتفاء باقامة السدود والخزانات فحسب. وعندما نتمكن من إنشاء كل هذه السلسلة من المشاريع حينها يمكن القول بأننا إنجزنا مهامنا بشكل أفضل.

هناك الأن بعض المصانع الصغيرة التي أقيمت بهدف تغذية الأسواق المحلية في المدن والبلدات المجاورة ولكن لا يمكن أعتبارها مشاريع كبيرة الحجم. حتى هذه المصانع تحتاج إلى مشاريع إضافية لتوفير المنتج الخام وكذلك شبكة نقل وترحيل سريعة وغيرها من الملحقات. بشكل عام عندما نتحدث عن مفهوم الامن الغذائى فإننا نعني سلسلة واسعة من المشاريع الانتاجية التي ينبغي تنفيذها وتصنيفها في أطار التصنيع الزراعي. وخلال التجربة الماضية لدينا بعض المشاريع الناجحة وأخرى لم يحالفها النجاح ولكن فشل بعض المشاريع لا يجعلنا نتراجع عنها لأن المسالة متعلقة بالتمويل وتوفير الموارد ، وهذه مسالة يمكن حلها من الوقت وتبقى الخطة العامة كما هى .

السيد الرئيس فيما يتعلق بمياه الشرب هناك مشكلة نقص في مياه الشرب في عدد من المدن والريف بما في ذلك العاصمة أسمرا ماهي البرامج الموضوعة لحل مشكلة مياه الشرب؟

فخامة الرئيس

الانسان بطبيعته يرحّل إلى الاماكن والمواقع التى توجد بها المياه وليس العكس .وإذ ما اخذنا هذه الفرضية كاساس وحقيقة ثابتة لا تحتاج إلى المجادلة .فأن تنفيذ المشاريع التنموية وأتساع نطاقها يجب ان يتخذ من هذه المفاهيم والمعايير كأسس ثابتة لا تتغير

ونحن إذ أردنا تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمدن والارياف التى أنشئت في العهود السابقة. فأن الاستثمارات والجهود الهائلة التى تبذل في هذه المواقع تقودك إلى الخروج عن المسار الذى حددته لنفسك في المقام الاول .كما أنه لا يمكن حصره الخسائر المادية والمعنوية

لا يمكنك ان تاخذ مقولة يجب ان يرحّل الانسان إلى أماكن تواجد المياه وليس العكس بكل حذافيرها او محاولة

تطبيقها حرفيا فنحن هنا لا نقصد الاماكن والمواقع التى تتواجد بها المياه وحدها ،بل حتى تلك المواقع التى يمكنك من خلالها تنفيذ مشاريع زراعية المروية ،ومشاريع التصنيع الزراعى ومشاريع ضمان الصحة العامة فمنذ عهود سحيقة ظل الناس يستوطنون في مواقع ومراكز دون غيرها لتوفر المياه والغلال بها ،وعوامل اخرى لها دور في استمرار الحياة بهذه المناطق دون غيرها

وفى العصور اللاحقة من التاريخ شكل تطور خدمات النقل والكهرباء وغيرها من الخدمات والوسائل عوامل هامة في تأسيس المدن أن التوزيع الجغرافى للكثافة السكانية في العديد من الدول والشعوب ربما يتماشى مع احتياجاتها الاساسية من المياه ،إلا ان واقع الحال بالبلاد ربما يختلف قليلا عن هذه الدول والشعوب ،وذلك لان الكثافة العالية للسكان تتمركز في مواقع ومناطق توجد بها ندرة للمياه

وفى حالة ارتفاع الاستهلاك او الحاجة إلى المياه في هذه المدن والارياف عن الحد المتوسط ،فان الحل يكمن في انتقال السكان الى أماكن تواجد المياه ومشاريع التنمية الزراعية والثروات الطبيعية التى لم يتم استغلالها بشكل جيد وهذا ما نقوم به من خلال الدفع بالبرامج التى تنفذ في الوقت الراهن وكل المؤشرات تنبئ بالتطور الاقتصادى لهذه المواقع والاماكن جنباً إلى جانب المشاريع الهادفة إلى الرقى والتطور الاقتصادى في عموم البلاد

ان تقديم الخدمات إلى المدن التى تتسع دائرة كثافتها السكانية ومساحتها من عام إلى اخر ،وتتسع معها دائرة الحاجة إلى الخدمات الاساسية للسكان الذين ياتون اليها من الريف النائى والقرى ،فأن ذلك سيقودك إلى مستنقع لا يمكنك الخروج منه

وإذ اردنا ان ننظر إلى اهمية المياه على مستوى الوطن باعتبارها من الموارد الطبيعية الهامة لتطور ونماء هذا الوطن ،فأن عملية الاستهلاك في المدن والحضر تعد من الاشكاليات التى يجب السيطرة عليها في ظل معاناة فئة اخرى من ندرة المياه وخاصة في الريف النائى

وهذه الفئة تعد من الفئات التى يجب ان تتوفر لها ابسط الاحتياجات الاساسية من الخدمات الاجتماعية ،من قبيل توفير خدمات الطرق ، الصحة ، التعليم وقبل كل شئ يجب ان يحصلون على خدمات المياه الصالحة للشرب واذ ما وضعنا هذه العوامل في الاعتبار فان هذا الامر لا ينبع من حسن النيه وحدها ،بل لكونه من الحقوق الأساسية للمواطنة ،وهنالك حد فاصل بين الاحتياجات الاساسية والاحتياجات المتزايدة للمياه بين الريف والحضر ،خاصة في المدن والارياف التى لا توجد بها الخدمات الاجتماعية الاساسية

وحتى مسالة توفير المياه للمدن والبلدات المأهولة بالسكان،يجب ان يمر من خلال توفير خدمات البنى التحتية ومع تزايد استهلاك المياه في هذه المراكز فان الامر يعود بنا إلى النقطة التى ذكرتها مسبقا وهى ان الانسان ولا نعنى هنا جميع فئات المجتمع ،بل تلك الفئة التى تعانى من قلة المياه ،يجب عليها الانتقال إلى مواقع تتوافر فيها عوامل الجذب لحياة مستقر ومستدامة

وعندالتطرق لمسالة توفير المياه يتبادر إلى ذهنى تعامل دولة سينغافورة مع المياه فعلى الرغم من هطول الأمطار لمدة تسعة اشهر في العام الواحد ،إلا أن هنالك وعى مجتمعى باهمية المياه ،حيث تجد اللافتات والمنشورات التي تنبه باهمية ترشيد استهلاك المياه في جميع الفنادق والمرافق الخدمية أيضا مدينة نيويورك الامريكية التى يقطنها ما بين اثنى عشر إلى خمسة عشر مليون أو اكثر ،ويمر بجانبها نهر هدسن ،الا ان الوعى باهمية ترشيد استهلاك المياه كبير جدا ،حيث لاحظنا في الفندق الذي نزلنا به المنشورات والملصقات التي تدعو الى عدم الاسراف في استهلاك المياه وانا هنا لا اود الخوض فى البرامج والانشطة التى بذلت من قبل الجهات المختلفة حتى وصل الوعى المجتمعى إلى هذه الدرجة المتقدمة ،والمقارنة بين اوضاعنا والاوضاع في الدول المتقدمة

عبرتنفيذ البرامج والانشطةنحاول ردم الهوة بين الريف والحضر وضمان الامن الغذائى والمشاريع الزراعية بفرعيها المطري والمروي ، ويعتبرتشييد السدود والخزانات من العوامل الجاذبة للمواطنين للانتقال الى هذه المواقع والاماكن وليس عبر دفعهم إلى ترك أماكن اقامتهم الأصلية، يجب ان نحرص على حرية المواطنين في الاختيار فى المقام الاول

وحتى مياه الصرف الصحى بالمدن الكبيرة بالبلاد لم نستفد منها فى ظل انعدام وسائل التقانة الحديثة ،التي تساعد على اعادة استخدامها وعدم وجود مراكز مختصة بمعالجتها بوسائل وطرق علمية متقدمة

ان خدمات المياه والاستفادة منها تعد من الحقوق الاساسية للانسان وان كانت هنالك بعض الضوابط والقوانين التى تنظم عملية الاستفادة منها وعلى المؤسسات الاعلامية دور كبير فى توعية المجتمع بالطرق السليمة

لاستهلاك المياه وعند وصول الوعى المجتمعى إلى مستويات متقدمة لدى كافة افراد المجتمع يمكننا تجميع المياه ليس فى السدود والخزانات فقط ،بل أيصالها إلى كل فرد من افراد المجتمع في بيته عبر مراكز توزيع مستقبلا

شهدت السنوات الماضية تنفيذ العديد من البرامج الهادفة إلى الارتقاء بالبنى التحتية بالبلاد ماهى البرامج المنظورة وبعيدة المدى فيما يخص الطرق والسكك الحديدية وكيفية ستنفذ البرامج الموضوعة ضمن الخطة بهذا الشأن ؟ وهل بمقدورنا تنفيذها بالاعتماد على الامكانات المحلية فقط اما هنالك تفكير للاستعانة بالتمويل الخارجى؟

فخامة الرئيس

تعد الطرق من العوامل الاساسية في عملية الرقى والنهوض بمرافق البنى التحتية الاساسية ويدخل ضمن هذا الاطار ايضا الطرق بمختلف مكوناتها ،إلى جانب السدود والخزانات والعقارات والطاقة وخدمات الكهرباء ووسائل الاتصالات والتعدين وغيرها ،كلها عوامل تؤثر وتتأثر ببعضها البعض

وإذا كانت الشرايين تعتبر عاملا حاسما وفعالا فى البنية الجسمانية للانسان، فان الطرق تلعب نفس الدور في الاقتصاد وهي تلعب دورا هاما جدا في تنفيذ العديد من الانشطة والبرامج في التنمية الزراعية، وتشيد السدود والخزانات وانشطةحفظ المياه والتربة وفى العديد من القطاعات الاخرى

ان الطرق وأهميتها مسألة مفروغ منها ولا تحتاج الى التفصيل في الحديث عنها، فالطرق تنقسم الى العديد من الانواع من حيث نوعيتها والخدمات التي تقدمها كالطرق المسفلتة وغير المسفلتة والطرق الترابية والطرق المرصوفة والمعبدة وغيرها

تعد عملية سفلتة الطرق وتعبيدها من العوامل التى لها انعكاسات سريعة ومباشرة في الدفع بمشاريع التنمية ولا يمكننا القول بان هنالك خطة عمل جاهزة في الوقت الحالى فيما يخص تعبيد الطرق ،لكون ذلك مرتبط بمستوى المرونة في التعامل مع عملية التنفيذ ،لكن الشئ المفروغ منه بان الطرق المسفلتة وغير المسفلتة التى ورثناها من الاستعمار لا يمكن ان نبنى عليها المشاريع الانمائية الطموحة ضمن خطة عملنا لعدة اسباب ومسببات ان الطرق التى ظللنا نستخدمها في السنوات الماضية قد استهلكت اذا نظرنا اليها من حيث كفاءتها وجودتها فضلا عن ضيقها ولا يعنى هذا القول باننا سنتخلص نهائيا من هذه الطرق ،بل المقصود هو صيانتها وتشييدها بما يتماشى واحتياجاتنا الراهنة من الطرق الحديثة ذات المواصفات المتقدمة

فالطرق الحديثة ستعمل جنباً إلى جانب الطرق القديمة بعد اعادة تاهيلها بالعديد من المتطلبات والمواصفات التى تدفع بالعملية التنموية إلى الأمام وهنالك ايضا مسالة متعلقة بالسكك الحديدية التي لها اهميتها ودروها الكبير في التنمية، وان كنا لم نضع برنامج تأهيل السكك الحديدية في مقدمة الأولويات لأنها تحتاج الى مجهودات ضخمة

ان الطرق الكبيرة والهامة والتي تحظى بالاولوية لايمكن ان يسير العمل فيها بنفس النمط الموجود الآن لذا لابد من العمل على اتخاذ الخطوات لتنفيذ هذه الطرق على سبيل المثال هناك طرق تمتد من سواحل البحر وصولا الى الحدود السودانية ان الطريق بين اسمرا ومصوع موجود،لكن اذا اردنا الذهاب الى المناطق الغربية نذهب الى كرن ثم الى اغردات فبارنتو هل هذا الطريق هو الخيار الأفضل، أم أن هناك خيارات أخرى مثل خط ليبان حبلا منصورة اغوردات ثم الاتجاه الى ساوا أو الى فورتو وصولا الى الحدود السودانية ،بدلا من الاتجاه الى بارنتو لا شك أن هذا الطريق مهم جدا ولا خلاف حوله ولكن هناك اسئلة لا بد من الأجابة عليها من قبيل ما نوع الطريق الذي يتم رصفه في هذا الخط والى أي حد سيكون فعالا؟ وما هي التكاليف التي تصرف على كل كيلو متر من هذا الطريق ؟ واذا كان هذا الطريق سيستخدم في تنقلات المواطنين الى اي مدى سيكون سريعا وفعالا مع الأخذ في الاعتبار تضاريس الأرض؟ ان هذا الطريق هو واحد من الطرق الكبيرة التي سيتم تشييدها هناك ايضا الطرق الموجودة الأن مثل الطريق الذي يبدأ من أسمرا ويمر عبر كرن ليتجه صوب نقفة مرورا بأفعبت وكذلك الطريق الذي يبدأ من اسمرا ويتجه صوب عدي خوالا وما بعدها والطريق الذي يربط أسمرا بصنعفي وما بعدها هذه الطرق تحتاج الى توسيع وسفلتة جديدة مع ازدياد الحاجة اليها، لان الوضع الحالي لهذه الطرق غير مرضي

وهنالك العديد من الاسئلة حول الكيفية التى يتم فيها الاختيار بين الطرق فعلى سبيل المثال للوصول الى مدينة تسنى وبدلا من استخدام طريق مصوع قندع اسمرا يمكنك استخدام طريق فرو أو ويعا عدى قيح مندفرا بارنتو وهذا الطريق يعد واحدا من الطرق الهامة والمشاريع الكبيرة التى سيتم تشيدها اقليم القاش -بركة ونسبة للمشاريع التنموية الكبيرة، بحاجة إلى العديد من الطرق التى تدفع ببرامج التطور الاقتصادى ان الطرق

المسفلتة التي نحتاجها بالارتباط مع مستوى الحياة الاجتماعية ونطاق الخدمات كثيرة جدا لابد من وجود طريق يمتد من مصوع حتى قرورة ، ومن مصوع إلى عصب وصولا إلى جيبوتى مرورا بشواطئ البحر لارتباطه بمختلف الانشطة الاقتصادية التى تربط الدولتين وان كان من الصعب انشاء طريق مسفلت في الوقت الراهن يمكن رصف الطريق بتربة خاصة على أن يتم سفلتته مستقبلا

وحتى الطرق المسفلتة تحتاج إلى أن يتم صيانتها ومعالجاتها بين فترة و اخرى ،وتعبيد الطرق غير المسفلتة في الوقت نفسه هناك أيضاً طريق اخر يتجه من قلبوب الى افعبت ثم الى المناطق الغربية مرورا بزرا دون المرورمدينة كرن ، وهذا الطريق يعتبر من الطرق الواعدة ان تم انشاؤه

ان استخدام الطرق القديمة التى تكثر فيها المنعرجات والانعطافات فى نقل البضائع والاشخاص يؤدي إلى خسائر مادية لا يمكن حصرها اولا وقبل كل شئ وفى مقدورنا وضع جدول زمني لانشاء هذه الطرق فضلا عن تحديد نوعية المشاريع المطلوب تنفيذها في اطار الخطة

هذه العوامل المذكورة انفا تدعونا إلى ان نتوخى الحذر فى تنفيذ مشاريع الطرق المعبدة وغير المعبدة والطرق الترابية وان نصنفها حسب الاهمية والامكانيات المتوفرة لتنفيذها دون غيرها من المشاريع والبرامج وهنا ياتى دور وضع خطة للعمل، فبعض هذه المشاريع ربما هي مجرد افكار تدور في عقول البعض ،بينما تخطت مشاريع أخرى طور الدراسة الاولية وانتقلت إلى مرحلة متقدمة من البحث المتكامل في جميع مفاصل المشروع

وفى نهاية المطاف فأن ما نطمح الى تنفيذه هو شبكة واسعة من الطرق التى تربط المدن ، البلدات والارياف ببعضها، وان تكون هنالك شبكة متكاملة من الطرق حتى داخل المدن وضواحيها وإذ كانت الدراسات والبحوث النهائية لتنفيذ هذه المشاريع الطموحة لم تشرف على نهاياتها، الا ان ما نشاهده ونتابعه على الواقع المعاش يشير إلى بوادر ذلك الغد المشرق بلا شك ان الأماكن والمواقع التى هي بحاجة إلى الطرق معروفة مسبقا ،وحتى عملية سفلتتها بالاسفلت او التربة الخاصة أو الرمل تم تحديدها

ولكون تنفيذ هذه المشاريع الضخمة بحاجة إلى امتلاك امكانات ومؤهلات هندسية فائقة ،واليات لا تتوفر إلا لدى الشركات والمؤسسات العالمية المختصة، فمن الأفضل اذن تنفيذها على مراحل ووفق اطار زمنى محدد

ان التطور على صعيد النمو الاقتصادى وتحسين المستوى المعيشى للمواطنين تعد من المكتسبات الكبيرة فالعديد من الدول تفضل تشغيل الشركات الغربية في مشروعاتها وبرامجها الانمائية فإذا كان من الصعوبة توفير كافة الامكانيات والمقدرات لتنفيذ مثل هذه المشاريع في دولة بعينها ،يمكنك ان تحدث تغيير في عملية الاعتماد على الاخرين من خلال تنفيذها خطوة بخطوة حتى تصل إلى غاياتك المنشودة هناك طريق اسمرا ليبان حبلا وصولا إلى منصورة هذا الطريق يعد من الطرق الجبلية سيئة التضاريس ،لذا فأن مسالة تنفيذه بالاعتماد على الامكانيات والكفاءات المحلية امر لا يمكن تاكيده او نفيه في الوقت الحالي ،لكن وبعد سنوات من الان وبعد اكتسابنا الكفاءات والخبرات المهنية والعلمية ،فانه من المؤكد انذاك تنفيذه دون وجود اى عوائق او صعاب تحول دون تنفيذه.

ان الطرق التى تشكل اولوية بالنسبة لنا سوف نقوم بتنفيذها دون اى تاخير ،حتى اذا تطلب ذلك الاستعانة بامكانات وكفاءات الغير ، لكن يبقى التساؤل الاهم ،وهو هل هناك حاجة للاستعانة بالاخرين في القيام باعمال صيانة للطرق فى ظل توفر الكفاءات والمقدرات الوطنية؟.

هنالك العديد من الخصال والفوائد التى تعود عليك عندما تبادر بتنفيذ هذه الاعمال بامكاناتك الذاتية من خلال تسلحك بالمعرفة والمهارات المهنية وتراكم الخبرات وتقوية الاطر التنظيمية والادارية لديك بالدرجة الاولي .

وفى حالة تنفيذ جميع المشاريع والبرامج التنموية الموضوعة في خطة العمل عبر الشركات او المؤسسات الغربية ،فان مسالة اكتساب الخبرات تصبح من سابع المستحيلات ،ويؤدي ذلك إلى الاتكالية على الاخرين من دون شك .

اذن المطلوب هو معرفة امكانياتك ومقدراتك الحقيقية لتنفيذ هذه المشاريع والبرامج دون المبالغة في تقدير الذات ،ومن ثم الانتقال إلى المرحلة الثانية ،وهي تحديد التوقيت المناسب ونوعية الطريق الذى يراد تنفيذه وتحديد اهميته ودوره دون غيره من المشاريع.

استطاعت المؤسسات الوطنية للانشاءات مثل سقن ، بدهو ، البحر الأحمر ، اسبيكو ان تكتسب الخبرات والتجارب ،وفى مقدورها تنفيذ ما نسبته من إلى من هذه المشاريع المذكورة مسبقا.

وتأتى مسالة الموارد فى المرتبة الثانية وعندما نقول الموارد فنحن نعنى بشكل اساسى الآليات والمستلزمات

الاخرى التى تم استيرادها من الخارج في العامين الماضيين ،والتى رفعت من مقدراتنا وخبراتنا في تنفيذ المشاريع إلى مستويات متقدمة .
الشأن الاخر هو توفير مواد العمل مثل الاسفلت ، الحصى ، الزنك ، الحديد، فهذه المواد لابد من امتلاكها اضافة الى الدور الكبير الذى يلعبه انتاج الاسمنت اذا استطعنا انتاجه محليا.
فتنفيذ مشاريع الطرق والمشاريع المتفرعة منها تحتاج إلى امتلاكك المقدرة على توفير مستلزمات البناء الاساسية دون ان نتناسى الدور الكبير لعوامل وجود الكادر البشرى الذى يمتلك المقدرة والمهارة الفنية ودور الآليات الضخمة.
ان الجسور التى تم تشييدها في كل من البو ، تكمبيا ، سلمونا تعد من الجسور متوسطة الحجم إلا أن تنفيذها في حد ذاته أوضح لنا المقدرات والأمكانيات التى تتوفر لدينا ،والتى لا تحتاج سوى إلى القليل من اكتساب الخبرات والتجارب الأضافية ،و استخدام التكنولوجيا المتطورة ،لكى ننتقل إلى مرحلة تنفيذ المشاريع المرسومة في الخطة الوطنية في المواقع الاخرى في السنوات المقبلة.
ان قدرتنا على تنفيذ عدد من المشاريع المصاحبة لعملية انشاء الطرق وخاصة في تجهيز الكتل الخرسانية وغيرها من الاحتياجات الأساسية ، يشير إلى المرحلة المتقدمة التى وصلنا اليها في التنفيذ ،إلا أن الشئ الاهم في هكذا اوضاع هو مسالة التمويل.
هناك تمويل داخلى عبر الاعتماد على العملة المحلية في تنفيذ المشاريع وتسخير الثروات الطبيعية لهذا الغرض،الخيار الثانى هو الاعتماد على التمويل الخارجى في تنفيذ مشاريع بعينها ،وهذا الخيار يحملك مسؤولية جسيمة .
أن قطعك اشواط متقدمة في عملية تجميع الثروات يحتاج إلى تفكير في الكيفية التى سوف تحل بها تغطية تكاليف الطاقة ،فاذا كانت الشرايين لديها دور أساسي في عملية سير الدم في جسم الانسان فان الطاقة بمثابة الدم الذى لا يمكن للجسم العيش بدونه.
ان توفير الوقود الذى يتم استيراده من الخارج بالعملة الصعبة ،يعد من الخيارات والعوامل الاساسية في تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ المشاريع والمقدرات المتوفرة لتنفيذها أوعدم تنفيذها ،بعد الفراغ من مسالة توفير الثروات ووضع الخطط والبرامج ذات الاولوية واضعا في الاعتبار مقدراتك وامكانياتك في توفيرها في المقام الاول.
ان الانفاق المتزايد على الوقود هو من المسائل التى تقلق البال كثيرا فمع قطعنا اشواط متقدمة في توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج الانمائية، إلا أن الطلب المتزايد على الوقود وذلك الضغط الكبير الذى تحدثه هذه المسالة على تنفيذ المشاريع الحيوية الاخرى الموجودة ضمن خطتنا ،حيث تعد من الامور التى تحد من فعالية البرامج المنفذة هذه العوامل تستدعي تحسين اسلوب عملنا وكفاءتنا ونظم تنفيذنا للمشاريع لمحدودية مواردنا الطبيعية.
ان البنود الاساسية لخطة العمل العامة التى ستحتاجها هذه الخطة للتنفيذ اعتمادا على الامكانات الذاتية ،يجب ان تكون ذات ترابط وثيق فيما بينها ان الاسراع في عملية تنفيذ هذه المشاريع والامكانات المتوفرة لتنفيذها، تتحدد مع توفر الوقود بشكل كبير ، إلى اى مدى تصل طاقتنا الشرائية للوقود ؟ واذ تطرقنا إلى الطاقة فان المعضلة الحقيقية في الوقت الراهن هي اشكالية خدمات الكهرباء.
ويعد الاسمنت من العوامل الاساسية في تنفيذ برامج تطوير البنى التحتية مثل تنفيذ مشاريع الطرق ومشاريع الاسكان ، وخدمات الاشغال العامة وغيرها من مشاريع النهوض بالبنى التحتية وهذا ما دفعنا إلى تشييد مصنع الاسمنت الذي لا يعمل بكامل طاقته الانتاجية لعدم توفرخدمات التيار الكهربائى على مدار الساعة من الضرورى توفير المتطلبات الاساسية والاستراتيجية من الموارد ،خاصة الطاقة لما لها من دور حيوى في برامج الرقى والنهوض بالبنى التحتية.
يوجد فرق كبير بين استيراد الاسمنت من الخارج بالعملة الصعبة وتوفيره محليا بالاعتماد على المقدرات المحلية، وعموما نحن نقف الآن على ارضية صلبة حيث لدينا الافكار والرؤية المتكاملة حول الكيفية التى يتم بها تنفيذ مشاريع الطرق والفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذها بالاعتماد على امكاناتنا المحلية، هذا فضلا عن ادراكنا لأهمية تنفيذ هذه المشاريع الاستراتيجية بحذر شديد لتلافى العثرات والمطبات.
السيد الرئيس في اطار اسئلتنا المتعلقة بالبنية التحتية . لا شك ان الموانئ والمراسي والمطارات وغيرها من مرافق النقل والمواصلات لها اهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية . وخلال الفترة الماضية ظلت الجهود تجرى بالامكانات المحلية للنهوض بهذه

المرافق بالاضافة الى انشاء مرافق جديدة . ما هي الخطة الموضوعة الآن للارتقاء بهذه المرافق وجعلها مؤهلة لتقديم خدمات فعالة وتلبية الاحتياجات المحلية والاقليمية؟

لا نستطيع القول لدينا موانئ بالمستويات التي تقدم بها خدمات وفق التصنيف الحديث. فمنذ فجر الاستقلال ظللنا نعطي الأولوية للنهوض بمينائي مصوع وعصب. هذان الميناءان مهمان جدا ليس للمنفعة التي تعود علينا نتيجة استخدامهما في التصدير والاستيراد فحسب، بل لأنهما انشئا قبل عهود طويلة في مواقع جغرافية مناسبة، وليس هناك خيار أفضل لاستبدالهما بموانئ بديلة. الجانب الآخر ان أهميتهما تتجاوز الاحتياجات المحلية ،حيث ان الخدمات التي يمكن ان يقدماها،و تمتد الى النطاق الاقليمي والدولي. عليه عندما نفكر في تطوير الميناءين يجب أن نأخذ هذه العوامل في الاعتبار. عليه من الضرورة بمكان تطويرهما ،لأن المسألة ليست مسألة خيارات. فيما يتعلق بميناء عصب هناك الكثير من الأقاويل ولكن في اعتقادي ان هذه الأقاويل لها ابعاد سياسية. المهم في الأمر أن ميناء عصب يجب أن يتوسع ويتطور بعيدا عن ربط المسألة بالنزاع القائم بيننا وبين اثيوبيا، أو القضايا الحدودية . لأن ميناء عصب اذا توسع وتطور ستمتد خدماته الى الفضاء الإقليمي والدولي وليس اثيوبيا فقط كما يظن البعض.

ان العوامل السياسية والأمنية التي يحاول البعض ربطها بتوسيع ميناء عصب وتطوير خدماته، لاتجعلنا نتردد في قرارنا للنهوض بهذا الميناء لأن هذا قرار استراتيجي. ان الوضع الحالي لميناء عصب غير مرضي على الاطلاق، ولا يمكن القول بأن هناك ميناء وفق المواصفات الحديثة المعروفة . اذا كان هذا الشكل للميناء مقبولا في فترة الحرب العالمية الثانية فإنه لا يفي بالغرض خلال القرن الحادي والعشرين.

أعود لأكرر القول بأن مسألة اعادة تأهيل هذين الميناءين ضرورية جدا بصرف النظر ان كان لدينا القدرة والأمكانيات او الوقت. وللشروع في تنفيذ هكذا مشروع. لا بد أولا من وجود خطة عمل وفي هذا الجانب لدينا خطة عمل جاهزة وموثقة والسؤال هو متى سنشرع في تنفيذ هذه الخطة؟ وكيف؟ .

هناك متطلبات لا بد من انجازها ،مثل توفير الطاقة والمياه وغيره. و اذا كان توسيع الميناءين يهدف الى جعلهما في مصاف الموانئ العالمية ،لا بد من وجود مطارات دولية بجوارهما ،كما ينبغي أن تقام العديد من المرافق في دائرة الميناء مثل المنطقة التجارية الحرة ومصانع ومعامل للتعليب واعادة التصنيع وغيرها حتى تكتمل الخدمات. بمعنى آخر عندما نتحدث عن وجود ميناء فهذا لا يعني وجود مرسى للسفن فقط بل ينبغي ان تتوفر المرافق الأخرى التي ذكرتها سلفاً. وكما اشرت لدينا الخطة الكاملة لتأهيل المناءين وتوسيعهما وقد تنقصنا بعض اللوازم للشروع في تنفيذ الخطة، ولا أريد أن اتحدث عن النواقص التي قد لا يسمح المجال هنا للحديث عنها ،لكن الشيئ المهم أننا لا بد أن نعمل من اجل تطوير هذين الميناءين طال الزمن أم قصر حتى يصبحا على مستوى المنافسة مع الموانئ الموجودة في حوض البحر الأحمر أو الشرق الأوسط أو شرق افريقيا. وربما يطرح البعض اسئلة من قبيل هل نحن سنستفيد من خدمات المناءين مستقبلا أم ان الفوائد ستكون محدودة؟ وهل من الحكمة صرف الاموال في مشاريع غير مؤكدة النتائج؟ وغيرها من أسئلة.

في اعتقادي ان مثل هذه الأسئلة والشكوك لا تجعلنا نتردد في تنفيذ خطة اعادة تأهيل المناءين. على سبيل المثال عندما فكرنا في انشاء مطار مصوع تذرعت العديد من الجهات الممولة ،بأن لا حاجة لنا بمطار في مصوع،وأن أولوياتنا يجب ان تكون في اتجاه آخر ، لكننا لم نلتزم بهذه النصائح وشرعنا في تنفيذ مشروع المطار بالامكانات المحلية. صحيح اننا لم نستخدم هذا المطار ولم نستفد منه حتى الآن ،لكن يظل مطار مصوع ثروة احتياطية سوف نستفيد منها عندما يكتمل العمل في تطوير ميناء مصوع.

بالاضافة الى مينائي عصب ومصوع هناك أيضا العديد من المراسي التي تحتاج أيضا الى التطوير . ففي الجزء الجنوبي هناك مراسي برعسولي وعدي وطيعو وقلعلو وزولا وصولا الى مصوع. وشمال مصوع هناك أيضا العديد من المراسى وصولا الى مرسى تيكلاي ورأس قصار في أقصى الشمال. هذه المراسي يجب تطويرها حتى تقدم خدماتها والاستفادة منها في نشاطات صيد الاسماك ،وتخفيف الضغط على المناءين الرئيسيين.

ان شبكة الطرق التي تحدثت عنها مسبقا يجب ان تربط جميع هذه المراسي والموانئ بعضها ببعض. بشكل عام إن خطة اعادة تأهيل الموانئ ترتبط بعدة مشاريع تنموية أخرى مثل الصناعات وصيد الأسماك وتجارة الملح والمطارات والطرق وغيرها. وعندما يكتمل العمل في هذه المشاريع ويصبح الميناءان جاهزان لتقديم الخدمات ،تستطيع اي جهة ان تستفيد منهما سواء كانت اثيوبيا أو جيبوتي أو غيرها. المسألة لا تتعلق بوجود الميناء

فيما يتعلق بالمطارات ، المطار الموجود في أسمرا لا يمكن القول عليه بأنه مطار بالمقارنة مع التطور الذي يجري في المطارات العالمية . الآ ن يتم استخدامه لأنه لا يوجد خيار أخر ،وأن أسمرا وبحكم أنها العاصمة تحتاج الى مطار ، . مطار مصوع مهم جدا فنحن لا نستطيع الاعتماد على المطار الموجود في أسمرا بل أن جميع مشاريع الطيران والنقل الجوي التي خططنا لها فشلت بسبب مطار اسمرا. وهذه مسألة يمكن ان يتحدث عنها الخبراء. من بين العوامل الهامة التي تحدد نجاح أو فشل خطوط الطيران هو مدي استهلاك الوقود. فكمية الوقود الذي تستهلكه الطائرة قبل اقلاعها من مطار أسمرا كبيرة جدا مقارنة مع الكمية التي تستهلكها في مطار مصوع. أيضا عندما تقلع الطائرة من مطار أسمرا تضطر الى شحن كميات قليلة من البضائع وعدد أقل من الركاب مقارنة بمطار مصوع. هذه المسألة يمكن ان يتحدث عنها خبراء في هذا المجال بتفصيل أكثر. بايجاز يمكن القول ان مطار أسمرا لا يمكن ان يقدم خدمات طيران كبيرة على المستوى الدولي والاقليمي مقارنة بمطارات مصوع وعصب. عليه ان خطتنا لتطوير المطارات تضع مطار مصوع في المرتبة الأولى ثم مطار عصب في الدرجة الثانية ثم مطار تسني في الدرجة الثالثة. أما مطار أسمرا ربما يأتي في المرحلة الرابعة أو الخامسة. أيضا نحن في حاجة الى مطارات أخرى متوسطة الحجم تقدم خدمات النقل والترحيل في الاتجهات الشمالية والغربية. على سبيل المثال هناك مطار ساوا الذي لم يتم استخدامه حتى الآن ، رغم انه جاهز للاستخدام في أي وقت. وهناك مطار تسني الترابي الذي ينبغي رصفه وتجهيزه لأن المنطقة تحتاج بالفعل الى وجود مطار. بشكل عام اننا نحتاج الى مطارات ذات جودة عالية بامكانها ان تقدم الخدمات على مستوى المنطقة . اما بالنسبة للتنفيذ ليس لدينا الامكانات الكافية في الوقت الراهن لانشاء مثل هذه المطارات ،ولا بد من جلب الخبرات والكفاءات الاجنبية للشروع في تنفيذ مثل هكذا مشاريع. واذا اردنا ان نطور قدراتنا في هذا الجانب يمكن بناء شراكات مع مؤسسات خارجية تساعدنا في انشاء البنى التحتية لهذه المرافق ،وهذا له فوائد أخرى مثل اكتساب الخبرة والتجربة في التعامل في الأسواق الدولية. ولأن كل هذه المشاريع مرتبطة ببعضها البعض، وتحتاج الى بناء شراكات مع شركات القطاع الخاص والقطاع العام في الدول الأخرى، يمكن اعتبارها حزمة واحدة من عملية التنمية الشاملة.

الخيارت المطروحة أمامنا ليست خيارات مطلقة ،بل هناك عوامل تحد من حرية الإختيار. فنحن نتواجد في منطقة البحر الاحمر وهذا في حد ذاته يرغمك على اختيار قرار معين على حساب قرار آخر. على سبيل المثال نوعية الخدمات التي تقدمها الموانئ والمطارات في بلادنا ليست مسألة اختيار ،بل هي مسألة ضرورية لا بد منها. وأود التأكيد مرة أخرى أن انشاء هذه المرافق مسألة مفروغ منها ولا بد من الشروع فيها بأي شكل من الأشكال وهي مهمة غير قابلة للتأجيل. ربما قد تكون هناك بعض المشاريع الأخرى التي تحظى بالأولوية أكثر ،ومع ذلك لا بد من التنسيق والمواءمة بين هذا وذاك. لو كانت لدينا القدرات لانشاء مرافق لهذه الموانئ بالأمس لما ترددنا من تنفيذها اطلاقا. واليوم لا يمكن ان نؤجل المهمة الى بعد غد.

فيما يتعلق بالمنطقة التجارية الحرة وما جري من انجازه حتى الأن كيف يتم تكييفه مع جهود اعادة تأهيل الميناء؟

فخامة الرئيس:-

في اعتقادي ان ما يسمى بالمنطقة التجارية الحرة هي مسألة نظرية . فعندما نتحدث عن المنطقة التجارية الحرة ،فهي سياسية في المقام الاول ،ثم تأتي القوانين واللوائح التي يتم التعامل وفقها. لكن يجب ان ندرك بأن المنطقة التجارية الحرة لا يمكن ان تكون موجودة على أرض الواقع دون وجود مرافق البنى التحتية ،التي كنت تحدث عنها قبل قليل. على سبيل المثال اذا كان هنا مستثمر يريد ان يتخذ من مصوع مركزا لاستثماراته ،سيطرح عدة أسئلة من بينها هل هناك خدمات جيدة للطاقة الكهربائية؟ وهل هناك خدمات مياه؟ وماذا عن خدمات الاتصالات والمواصلات والنقل البحري؟ واذا أراد ان ينشئ مصنعا أو مؤسسة صغيرة هل كل هذه المرافق متوفرة؟ أيضا حتى لو أراد أن يمارس التجارة ونقل البضائع وتسويقها ، يحتاج الى عدد من المرافق الخدمية. أن فكرة المنطقة التجارية الحرة كفكرة ليست مرفوضة بل هي فكرة جيدة ،لكن في الواقع لا يمكن أن نقول بأننا أسسنا منطقة تجارية حرة. صحيح اننا اصدرنا المراسيم والقوانين الخاصة بالمنطقة التجارية الحرة ،لكن وجود المنطقة في حد ذاته يرتبط بوجود المرافق الخدمية التي أشرت اليها. ان عدم قدرتنا على تشغيل المنطقة التجارية الحرة حتي الآن لا يجعلنا نلغي الفكرة من أساسها . فالسياسات والقوانين واللوائح قد تساعد على جذب المستثمرين وأصحاب رأس المال ولكن عمليا لا يعني ان المنطقة التجارية الحرة موجودة لأن وجودها مرتبط بوجود المرافق الخدمية .

السيد الرئيس في اجاباتك على على الأسئلة السابقة تطرقت الى قضية الطاقة وأهميتها في مختلف القطاعات . ان قدرتنا

الانتاجية للطاقة محدودة وهذا يؤثر سلبا على المؤسسات الانتاجية. ما هي الخطة الوطنية لحل معضلة الطاقة ومن ثم الدفع بالتنمية الوطنية الى الامام؟

فخامة الرئيس::-

ان احدى التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية هي معضلة الكهرباء. ربما نعمم المسألة ونقول أيضاً الوقود والطاقة بشكل عام. في البداية عندما تم انشاء محطة حرقيقو كانت شبكة الخدمات الكهربائية تغطي حيزا محدودا من هذا الوطن ،وتتوزع عبر خطوط قديمة انتهى عمرها الافتراضي. كانت القدرة الانتاجية الاسمية للمحطة في البداية لا تتجاوز الـ١٢٠ ميغاوات وهذا لا يلبي طلبات البلاد من الطاقة في تلك الفترة، حيث انحصرت الخدمة في انارة البيوت وتزويد بعض المصانع الصغيرة بالخدمة الكهربائية، أما المصانع والمؤسسات الكبيرة فليس باستطاعة المحطة توفير الكهرباء لها. ومع ذلك شرعنا في انشاء المحطة على أمل تطويرها وتوسيعها مع مرور الوقت. في الوقت الراهن لا نستطيع القول ان المحطة تعمل حتى بنصف طاقتها نتيجة مشاكل الصيانة وانعدام قطع الغيار. ان الانقطاع المستمر لخدمات الكهرباء يعبر عن الحالة المتدنية التي وصلت اليها مؤسسة الكهرباء. ان خطوط الشبكة في حد ذاتها لا يمكن أن تمتد إلا الى مناطق محدودة ، وان الخطوط التي يتم مدها في المناطق الغربية مثل اغوردات وبارنتو وهيكوتا وتسني وام حجر لا يمكن أن تصلها الخدمات من هذه المحطة.

اذا اردنا ان نلبي طلبات الطاقة المتزايدة في جميع انحاء البلاد ،ينبغي ان تكون هناك خطة في البداية. اما ما يجري الأن فهو ادارة للازمة التي تشهدها البلاد ،حيث تتركز الجهود على ايجاد حلول مؤقتة لأزمة الكهرباء.لا تعمل محطة الكهرباء الآن بكامل طاقتها نتيجة عدة اسباب فنية، من بينها عدم الصيانة ،وعدم وجود قطع غيار وغيرها من أسباب يمكن أن يتحدث عنها الخبراء في هذا المجال.

المهم الآن حل جميع هذه الاشكاليات الفنية. لكن علينا ان ندرك انه حتى لو تم حل هذه الاشكاليات الفنية فإن مسألة النقص في الخدمات الكهربائية ستظل قائمة. في الوقت الراهن يقال ان الانتاج الاسمي للكهرباء يصل الى١٢٠ ميغاوات ،واذا أردنا حل المشكلة يجب ان تكون لدينا خطة لازالة كل المعوقات والعمل على زيادة هذه الكمية الى ٢٠٠ ميغاوات أو ٣٠٠ أو ٤٠٠أو ٥٠٠ ميغاوات مع مرور الوقت. ان الخبراء العاملين في مجال الكهرباء يعرفون بالضبط ما يمكن فعله لتجاوز المشكلة. ولا تتوقف المسألة عند زيادة كمية الطاقة المنتجة فحسب بل أيضا لا بد من توسيع نطاق شبكة الخدمة. وان نقرر فيما اذا كانت محطة واحدة تكفي ام أننا بحاجة الى أكثر من محطة لتوليد الطاقة الكهربائية؟ على سبيل المثال ماذا لو كانت هناك محطة توليد خاصة بالمناطق الغربية!! وهل من الضرورة تزويد عصب بالكهرباء من محطة حرقيقو؟ يمكن ان يتحدث الخبراء في هذا المجال ويتخذوا القرار المناسب . ولكن بالارتباط مع مشاريع التنمية التي تحدثت عنها سلفا، أي اننا اذا كنا نريد ان نطور ميناء عصب والمرافق الأخري مثل المطار وخدمات النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية وخدمات المياه وغيرها يجب ان نحدد كمية الطاقة التي نحتاجها الى كل هذه المشاريع، هل هي ٤ ميغاوات أم ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ ميغاوات؟ بالمثل في المناطق الشمالية هل نحتاج الى محطة توليد اضافية تستجيب لكافة طلبات الطاقة التي تحتاجها المشاريع الموضوعة في خطتنا التنموية؟

كما ذكرت ان المحطة الحالية ليس لديها القدرة لتلبية كل هذا الطلبات ،وما نقوم به الآن يندرج ضمن جهود ادارة الأزمة حيث ينصب التفكير في رفع قدرة المحطة بمعدل ٥٠ ميغاوات لتغطية بعض الفراغات، كما ان المولدات التي نصبت في بعض المدن بالمناطق الغربية لا تتجاوز خدماتها حدود الانارة فقط ،وهي حلول مؤقتة ولا بد من التفكير في ايجاد حلول دائمة تتماشى مع مشاريع التنمية الطموحة مثل المشاريع الزراعية والصناعية وغيرها.

في الوقت الراهن يمكن ان يتحدث الكل كما يشاء والحقيقة هي ان الازمة الكهربائية أثرت على جميع مفاصل الحياة بدءاً من خدمة انارة المنازل وانتهاءا بتشغيل مصنع الأسمنت. ان اصحاب المؤسسات والمصانع يشتكون باستمرار من انقطاع الكهرباء، وان ذلك اثر على الانتاج كثيرا. هذه حقائق لا ينكرها أحد ،لكن المشكلة هي كيف يمكن حل المعضلة؟. لا يمكن ايجاد حلول فردية لكل حالة . البعض قد يحاول شراء مولدات صغيرة لحل مشكلته لكن هذا ليس حلا دائما. ان مصنع الأسمنت هو اكثر المتضررين من ازمة الكهرباء. نحن نعلم ان الطلب على الاسمنت في هذا البلد ليس قليلا، خاصة ما يرتبط بمشاريع التنمية التي اشرت اليها سلفا. كان من المفترض ان نستفيد من المواد الخام المتوفرة لدينا لانتاج الاسمنت محليا، وسد الطلب على الاسمنت باسعار مناسبة ،لكن

هل هناك خسارة أكبر من هذه؟ ومع ذلك نحن مضطرون لتحمل تبعات هذه الازمة التى لا مفر منها. وفي المستقبل اذا ما استطعنا حل ازمة الكهرباء بشكل دائم وتمكنا من تشغيل المصنع، يجب الا نسترخي ونقول ان مشكلة مصنع الاسمنت قد حلت ،بل لا بد من ايجاد بديل احتياطي يضمن تشغيل المصنع على مدار الساعة. اتحدث عن مصنع الاسمنت للاستدلال على حجم المشكلة ،ولكن المؤسسات الانتاجية المتأثرة بانقطاع الكهرباء كثيرة جدا ،مثل المصانع الموجودة في أسمرا كمصنع النسيج والمصانع الاخري الصغيرة وغيرها من المؤسسات. ثمة مسألة أخرى متعلقة باسلوب التعامل مع مثل هكذا قضية. يمكنا الآن أن نفكر في زيادة القدرة الانتاجية للمحطة لتصل الى ١٥٠ ميغاوات او ٢٠٠ أو حتى ٣٠٠ميغاوات ولكن هل هذا مانحتاجه فعلا؟ . يجب ان نحدد ما نحتاجه بالفعل من الطاقة الكهربائية ،لأن المسألة ليست مسألة تفاخر أوادعاء بأننا ننتج كذا ألف ميغاوات من الطاقة الكهربائية ولا نستفيد منها عملياً. العامل الثاني الذي يجب ادخاله في الاعتبار هو ان نوعية المحطات التي لدينا هي توليد الطاقة حراريا ،وهذا يعتمد على توفر وقود الفرنيس حيث تعتبر تكلفة انتاج الكيلووات الواحد من الكهرباء حراريا كبير جدا مقارنة مع تكلفة الكيلووات الواحد الذي تنتجه محطات التوليد المائية. معنى ذلك ان زيادة محطات التوليد الحرارية لها مضار اذا لم يتم الاستفادة من الطاقة التى تنتجها. تأسيسا على ذلك ان التفكير منصب الأن على حل المشكلة الحالية من خلال زيادة قدرة المحطة بنحو ٥٠ ميغاوات حتى تلبي الطلبات الأساسية للمشروعات الاقتصادية. كما يمكن حل مشكلة المشاريع الأخرى البعيدة عن المحطة من خلال ايجاد محطات بديلة محدودة القدرة وتتماشى مع مستوى الطلب. ايضا يجري في هذا الوقت مد خطوط شبكة الكهرباء الى مختلف المناطق مثل الخط الذي يمتد الى شعب وآخر الى فرو ،وكذلك الخط الذي يمتد الى اغوردات وبارنتو وتسني وغيرها، كل هذه الخطوط يمكن الاستفادة منها مستقبلا من خلال دمجها في شبكة وطنية واحدة تستمد الكهرباء من مصدر واحد. ونحن لا نتعجل في اتخاذ القرارات المتعلقة بمثل هذه المشاريع الكبيرة حتى لا نندم على أي خطوة نقوم بها. وما نقوم به الآن يندرج في اطار الحلول المؤقتة للازمة الحالية.

السيد الرئيس ذكرت ان انتاج الطاقة حراريا مكلف جدا . ألا توجد خيارات اخرى بديلة مثل استيراد الكهرباء من دول الجوار او الاستفادة من الطاقة الشمسية أو غيرها . كيف يُنظر الى هذه البدائل؟

فخامة الرئيس:-

نظريا أقول نعم يمكن ذلك. انه مسألة يمكن التفكير فيها اليوم أو غد أو بعد غد. دعنا نأخذ السودان كمثال ، هناك محطات لتوليد الطاقة في خزانات مروي والرصيرص وخزان عطبرة سيتيت. أنا لا أريد الخوض في التفاصيل ،لكن يقال ان الانتاج الكلى لهذه المحطات يصل الى آلاف الميغاوات. وبحكم ان هذه المحطات تولد الكهرباء مائيا فهي أفضل كثيرا من المحطات التي تولد الكهرباء حراريا. وما يربطنا بالسودان في اطار التعاون الاقليمي كثير جدا. ففي المناطق الغربية من بلادنا نقوم الآن بمد خطوط شبكة الكهرباء على أساس بناء محطة لتوليد الطاقة حراريا ،وذلك لحل اشكالية الكهرباء في مشاريعنا التنموية . مثل هذه المحطة قد تحل الاشكالية الى حين، ولكنها ليست الحل النهائي ،بحكم ان توليد الطاقة حراريا مكلف جدا. فنحن عندما نستفيد من الكهرباء في مشاريع التنمية الزراعية والصناعية ،يجب أن نعرف تكلفة انتاج الكيلووات الواحد ،وهل أن هذه التكلفة مناسبة وتتماشى مع الدور الذي تلعبه في الانتاج؟ واذا كنت سأجد الكهرباء بتكلفة اقل من دولة مجاورة يجب ان لا أتردد في اتخاذ القرار اذا تم الاتفاق بين الدولتين. هذا المسألة لا نتجاهلها بل نفكر فيها ملياً.؟

أيضاً ما سمي بخزان الألفية الذي يقام في اثيوبيا - وبصرف النظرعن ما هو قائم الآن من نزاع حدودي ومشاكل أخرى ستأخذ وقتها يمكننا أن نشتري الكهرباء اذا كان هناك فائض عُرض في السوق. وتم مد الشبكة اللازمة لايصال الخدمة الينا. فعندما نتحدث عن التكامل والتعاون الاقليمي بين الدول فالمقصود هو التعاون والتكامل في مجال البني التحتية قبل التجارة والمجالات الأخرى . أي التعاون في مجالات الطرق والطاقة وغيرها من مشاريع البنى التحتية. في جيبوتي أيضا يقال أن هناك مشروع لانتاج الطاقة من المصادر الجوفية وبصرف النظر ان كان لديهم ما يكفي من الطاقة الجوفية لأن هذا موضوع آخر- يمكننا ان نشتري منهم الطاقة اذا عرضت للبيع بأسعار تناسبنا. وثمة خيار أخر وهو ان عصب وبحكم انها تقع ضمن نطاق الأخدود العظيم يمكننا ان نستكشف الطاقة الجوفية هناك ونقيم مشروعا خاصا بنا. ومن يدري قد نجد خيارات أخرى أفضل من ذلك. على سبيل المثال ان محطة توليد الطاقة التي نستخدمها الآن تستهلك وقود الفيرنس ربما نجد حلا لاستبدالها بمحطة تستخدم الغاز الطبيعي. المهم في الأمر اننا نسعى دائما للحصول على الكهرباء بتكلفة أقل سواء قمنا بانتاجها محليا او

استوردناها من دول الجوار ،ونحن لا نحصر انفسنا في دائرة او فكرة ضيقة ،ولسنا مقيدين بما كنا عليه بالامس أو بما نحن عليه اليوم بل ننظر الى المستقبل دائما.
من بين الحلول الأخرى التي يتم بحثها مسألة الطاقة البديلة. فبالاضافة الى الطاقة الحرارية والمائية التي تحدثنا عنها ،هناك مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الجوفية. كل هذه المصادر يمكن الاستفادة منها. ففي وقتنا الحاضر يمكن انتاج ما يصل الى الميغاواتات من الطاقة الشمسية حيث تضع الكثير من الآمال على مصادر الطاقة الشمسية بصرف النظر عن تكاليف انشاء مثل هذه المشاريع.
خلاصة القول وكما ذكرت سلفا اننا نضع كل الخيارات على الطاولة ومن ثم نختار الخيار الأفضل الذي يقلل من التكلفة. ان الأزمة التي تواجهنا الآن في مسألة الكهرباء ، أزمة مؤقتة ويمكن تجاوزها عبر مختلف الحلول المؤقتة وفي نفس الوقت ينبغي التفكير في الحلول الدائمة . لذلك لم نسترخي ازاء هذا القضية وقد تحدثنا مع بعض دول الجوار في هذا الشأن. والقضية الأساسية في هذا الجانب هل يمكن ايصال شبكة الكهرباء الى حدودنا من دولة مجاورة وهل نستطيع ربط تلك الخطوط القادمة من الحدود بشبكتنا وما هي كمية طلباتنا من الطاقة؟ وما مستوى الكمية التي سيصدرونها لنا وهل هي مضمونة؟ وما ذا عن الاسعار وهل تناسبنا ؟ وغيرها من أسئلة ينبغي الاجابة عليها. كل هذه قضايا يمكن بحثها على الصعيد النظري، أما على الصعيد العملي فالتركيز منصب على ايجاد الحلول المؤقتة للأزمة التي نعاني منها في مجال الكهرباء في الوقت الراهن.

فخامة الرئيس يعد ارتفاع اسعار العقارات الاسكانية وإيجاراتها من العوامل التى اثرت في الحياة المعيشية للمواطنين، ماهى السبل الناجزة في حل اشكاليات العقارات وبناء المساكن؟.وماهى الاولويات فى خطة العمل ضمن مشروع التنمية الوطنى؟.وهل هنالك برامج للارتقاء بالمنتوج المحلى من الخامات الاساسية من الاسمنت ، الزنك ، الطوب وغيرها؟.
السيد الرئيس: نعم،لكن اذ اردنا شرح المشاريع والبرامج التى كانت ضمن الخطة بشكل عام ،فأنها ستكون مجرد مشاريع مصبغة بالنوايا الحسنة لا غير . النوايا الحسنة والمبادرة الجادة كانت المحرك.ولكن في نهاية الامر أذ اردت الوصول إلى نتائج وارقام حقيقية فالمطلوب تغير النوايا والمبادرات إلى برامج وانشطة يمكن تنفيذها على أرض الواقع .
مع امتلاكنا لعديد من المواقع الاثرية والمكتسبات التاريخية للقيم والعادات ،ظلت اشكاليات الاسكان وبناء مختلف العقارات في المدن، البلدات والارياف لمختلف الاستخدمات فضلا عن بناء العقارات للاستخدام السياحى والتجارى وغيرها، الامر برمته فى حاجة إلى وضع اولويات.
ان جميع المشاريع والبرامج التى حاولنا تنفيذها فى قطاع الأسكان والتى لم تكن تخرج من مجرد النوايا الحسنة، لم تكن على مستوى طموحاتنا والامال العراض بصحيح العبارة، مع تحملنا لضغوط اضافية في تنفيذ المشاريع التنموية العديدة على طول البلاد وعرضها.
نرغب في أن جميع المواطنين الذين يقدمون عرق جهدهم وتضحياتهم الجسام فى سبيل رقى ونهضة هذا الوطن فى مختلف ميادين العطاء والبذل ، أن يكون لهم مساكن تلبى حاجاتهم الاساسية اولا وقبل كل شئ.كانت هنالك محاولات ومساعى هنا وهناك فى عدد من المشاريع والبرامج الاسكانية لم نستطيع الخروج منها بنجاحات كبيرة جدا.
هنالك عدد من المشاريع والبرامج التى هدفت في المقام الاول لتشجيع ودفع مستثمرى القطاع الخاص لكى يقوموا بدورهم في حل قضايا الاسكان.وإذ اخذنا مشروع قوشيت للاسكان، ماهى نوعية وجودة المساكن التى تم بناءها؟ وماهى النسبة المئوية التى قام بها المشروع فى حل مشكلة الاسكان؟ لا توجد اى ارقام ونسب مئوية تشير إلى نجاح المشروع من عدمه .
لا توجد مشاريع وبرامج نفذت بشكل يدعو إلى التفاؤل ووضع الامال العراض، بل ما نفذ من مشاريع مخيبة للامال بالدرجة الاولى،ومن الصعوبة ان نطلق عليها مفردة او مصطلح مشروع على هذه المشاريع المنفذة فى عدد من المواقع.
وإذ كانت هنالك استثناءات فيما يخص هذه المشاريع فان الاستثناءات القليلة هى في مشاريع في سمبل ،مصوع واند كوريا فى ظل وجود عدد من التحفظات عليها، إلا انها قام بدور لا يستهان به فى التخفيف من ازمة الاسكان.
ولانه من الأستحالة السير على هذا النهج الذى ظللنا نعمل به فى السابق حاولنا تدارك الامور من خلال اصدار

قرارات وتوجيهات عملية لانشاء شركة موسى علي بمدينة مصوع ،إلا أن الشركة فى حد ذاتها لم تستطيع الوقوف على قدميها حتى الان لعدد من الأسباب والمسببات.ونفس المصير وجده مشروع مای حوظا ،وقد وكانت هنالك تجارب ومساعى لتنفيذ مشاريع اسكانية بموازنة واحجام صغيرة لم ترى النور ايضا.

ان المساكن التى تم تشيدها بمواصفات ومعايير جيدة هى تلك المساكن والعقارات التى يمتلكها المسؤولين الكبار بالحكومة.هل بمقدور هذه الطريقة او الوسيلة التخفيف من اشكالية الاسكان والعقارات ؟ وعدا الرغبة الاكيدة والطموح هل هنالك حقائق ملموسة على الارض حتى الان؟. لا توجد حلول عمليا لهذه الاشكاليات والصعاب حتى هذه اللحظة.

أن الإرترى المغترب بدول المهجر لديه الرغبة في المشاركة فى بناء و تشييد العقارات والمساكن بما تكون لديه من حس وطنى جارف، الا ان الاشكال بعينه يتمحور بان الطريق الذى ظللنا نسلكه حتى الان لا يقودنا إلى افق يفتح المجال لتشييد العقارات والمبانى.

أن ما نحتاج اليه فعليا هو اعادة النظر فى القوانين واللوائح التى اصدرنها سابقا ،وتقييم البرامج التقييم العملى من خلال وضع خطة عمل تشير مسبقا إلى المدى الزمنى لتنفيذ مشاريع اسكان وعقارات ذات استخدامات مختلفة وباساليب وطرق تمكننا من وضع حل نهائيا لمشكلة الاسكان بالبلاد.

هنالك عناصر اساسية لا بد من توفرها فى هذا الاطار وفى مقدمتها استخدام التكنولوجيا المتطورة.أن خبرتنا فى استخدام التكنولوجيا بدأت مع أستخدام ادارة الاقليم الاوسط لتكنولوجيا اطلق عليها مسمى ترمنير او سفنج الذى يتم من خلاله خلط الاسلاك بالاسفنج في عملية التشيد المساكن. هناك مثال حيى لمثل هذه المشاريع المنفذة فى احدى الاقاليم، إلا أن التجربة العملية في حد ذاتها لم تستمر طويلا ،لفشلنا فى الاستفادة من هذه الاساليب التكنولوجية المتطورة.

بعد هذه المحاولة الاولى كانت هنالك محاولة ثانية باستخدام اسلوب تكنولوجي تحت مسمى(N٢)
الذى أكد نجاعته وجودته فى ادخار الوقت والطاقة المبذولين ،فضلا عن دورها الكبير في التقليل من حجم الانفاق .وكتجربة اولى تم تنفيذه في مصوع والبو الا ان الاستفادة لم تصل إلى مستوى احتياجاتنا الاساسية .

وإذ كانت المحلات التجارية المنفذة فى بلدة قحتيلاى اثبتت نجاعة هذا الاسلوب التقنى في تشييد العقارات والمساكن ، وتعتبر مثال حي للاستفادة والاستخدام المثالي للتقانة التكنولوجية في الانشاءات، الا ان المشروع الذى تحول إلى مجرد محاولةلم نستطيع نشره في مواقع واماكن مختلفة بالبلاد وحتى الاستفادة منه لم تصل بعد إلى نسبة مائة بالمائة حتى الان.

يعد مشروع بركست المتواجد بمدينة مصوع من المشاريع التى أكدت قطعنا اشواطا متقدمة من الخبرات المتراكمة في توفير الجسمات والمستلزمات الضرورية لبناء الجسور.ان مقارنة هذا المشروع من نواحى الانتاج وفعالياته بالمشاريع الاخرى يعد من المشاريع الافضل على الاطلاق.

ان المستثمرين الذين يجمعون الاموال عبر مختلف الوسائل والاساليب لا يستطيعون ان يقوموا بدور في كبير في التخفيف من اشكاليات الاسكان التى تتفاقم يوما اثر اخر ،وتفوق مقدراتهم وامكانياهم المادية .حتى وان كان لهم دورا فأنه سيكون دون فعالية فى ظل الطلب المتزايد على المساكن.

أن الذين يضحون بوقتهم وفرصهم بتقديمهم المصلحة العامة على الخاصة والعاملين في القطاعات الحكومية المختلفة متى تحين الفرص لتشييد منازلهم الخاصة؟ ومن اين سياتون بالمنصرفات المالية لتنفيذ مثل هكذا مشاريع؟ وماهى نوعية العقارات والاماكن المفضلة لديهم لتنفيذها؟. يجب دراسة التساؤلات ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية من أجل توفير المتطلبات الاساسية من التقانة التكنولوجية والامكانيات الفنية والمهارية فضلا عن تسخير الثروات .

وإذ كانت الخلاصة هى بان التقانة التكنولوجية التى نستخدمها الان تحظى بالافضلية دون غيرها من الاساليب الاخرى وخاصة جوانب الجودة والاسراع من وتيرة العمل، فانها ستكون نطقة انطلاق لتنفيذ المشاريع والبرامج التى نصبو اليها ضمن خطتنا.

ولن يقتصر امر تنفيذ مثل هذه المشاريع على العاصمة اسمرا وضواحيها وحدها، بل يجب تنفيذها فى مصوع وضواحيها ، تسنى وضواحيها وغيرها من المدن والبلدات وحتى المواقع والاماكن التى يمكن ان تكون ذات مؤهلات كبيرة فى استيطان المواطنين.

يجب علينا الاستفادة من الخبرات والمهارات المتراكمة التى نمتلكها والأختيار من بين العديد من الخيارات والاطروحات التى تكونت لدينا على مدى السنوات الماضية ،من أجل الخروج بتصور ورؤى متكاملة الاطر والابعاد، وباستخدام افضل التقنيات التكنولوجية.

ان الاليات والمستلزمات التى تم جلبها من الخارج ليتم الاستعانة بها في مشاريع الطرق يجب ربطها مع مشاريع الرقى والنهوض بمشاريع بالبنى التحتية والمشاريع الاخرى المتعددة الموجودة ضمن مشاريع الاعمار الوطنى المحددة ضمن خطتنا فى عدد من المواقع بالبلاد.

فى مقدرنا القول باننا قد وصلنا إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى من الاليات والمستلزمات المرتبطة مباشرة ببرامج الرقى بالبنى التحتية ،بما يتماشى وخطة العمل التى وضعناها مسبقا.ان استيراد الاسمنت من الخارج بمنصرفات كبيرة يعد من الاسباب الحقيقية التي ادت الى صعوبة تنفيذ مشاريع الاسكان والعقارات بالبلاد خطوة وخطوة.

ان المحاولات والمساعى التى تبذل من قبل البعض للبناء بطوب البلوكيت للشقق والفيلات ليست مجدية بالمرة.

مع الطلب المتزايد على الاسمنت فان الحل الحقيقى يكمن في أن تجد شركة الاسمنت التى تم تشييدها لكى تقوم بتوفير المتطلبات المحلية من الاسمنت بدورها في الانتاج من خلال حصولها على خدمات الكهرباء على مدارالساعة دون انقطاع.

فالشركة بحاجة إلى الطاقة الكهربائية ليس من محطة حرقيقو للانتاج الكهرباء، بل من خيارات اخرى حتى تستطيع تلبية احتياجات مشاريع الاسكان ،و مشاريع البنى التحتية وغيرها من المشاريع من الاسمنت.وحتى لا تتوقف المشاريع المختلفة التى نقوم بتنفيذها حاليا، فاننا نقوم بجلب الاسمنت من الخارج فضلا عن أهمية توفير الزنك و الحصى ، والرمال والحديد وغيرها من الخامات الاساسية ،فى الوقت الذى وصل فيه مشروع الاسكان إلى مراحل متقدمة يتم فيها استخدام التكنولوجيا.

ان شركة انتاج الطوب الموجودة بقندع وعوضا ان تقوم بتوفير جزء من الاحتياجات المحلية من الطوب، لم تصل بعد إلى مستوى مرضى من الجودة في انتاج الطوب.أن ما نحتاج اليه هو شركة انتاج للطوب تقدم منتجاتها باسعار وذات جودة مرضية للمستهلك .

لا توجد اليات تقوم بتصنيع السطوح النحاسية للمنازل ،مما ادى بالبعض لاستيرادها من الخارج ،مع أمتلاكنا للمادة الخام وبكميات هائلة تكفى احتياجتنا المحلية وأكثر.لابد من وجود مقدرات في اعمال الخشب والحدادة لتوفير المعدات التى تستخدم في توصيل ومد الانابيب فى البنى التحتية في مشاريع خدمات الصحة ، التعليم ، الرياضة والمرافق الترفيهية والاسواق وغيرها .

لابد من محاولة تطبيق استخدام تقانة التكنولوجية فى عدد من المشاريع والبرامج التى تواجد لدينا في عدد من المواقع ،حتى نتمكن من اكتساب الخبرة والكفاءة الضروريتين ، واذ كانت هنالك صعاب او اشكاليات معينة فانه بمقدرنا الاعتماد على مقدرات وكفاءات الشركاء في هذا الخصوص.

ان ما نقوم بتنفيذه حاليا هو برامج الهدف منها اكتساب الخبرة والكفاءة، وليست برامج تهدف إلى وضع حلول نهائيةلاشكاليات ازمة الاسكان والعقارات التى لدينا في المقام الأول.لابد لنا أن نوفر المتطلبات الأساسية وان نضع الاولويات قبل الانتقال إلى تنفيذ المشاريع الضخمة.

يجب ان نتمكن من توفير اليات ، وانتاج المواد الخام الاساسية مثل الاسمنت وغيرها بالامكانات المحلية او الذاتية وحتى خدمات الكهرباء والقطاعات الاقتصادية الاخرى ،يجب تقديمها بحيث تعطى الامل بالغد المشرق.

لدينا خطة عمل عامة مستحدثة فيما يخص بناء العقارات والاسكان والمرافق الخدمية الاخرى ،وان كانت لم تصل إلى الان إلى مراحلها النهائية ،بعد ان قمنا بمراجعة وتقييم المشاريع والبرامج الانمائية السابقة من كافة جوانبها. وحتى الخطة المستحدثة لا يكمن النظر اليها دون اى شوائب وكانها ستحدث المعجزات فى حلحلة العديد من القضايا الاسكانية ، وقد فضلنا وضعها في مقدمة اولوياتنا للمرحلة المقبلة حتى نتمكن من التخفيف من وطأة ازمة الاسكان اولا.

وفيما يخص مسالة من هو المستفيد من هذه المشاريع والبرامج فانه من الافضل تاجيلها إلى حين ،لكن الاكيد بانها ستخص اولئك الذين تسلحوا بالعزيمة والارادة وتمسكوا بالاهداف والرؤى، فى ان ينعم هذا الوطن بالتنمية المستدامة عبر مجهوداتهم وتضحياتهم الجسام.ان النوايا الحسنة قد قوت من عزيمتنا واوضحت لنا باننا سنتمكن من الوصول إلى المبتغى فى نهاية المطاف.

حسناً فخامة الرئيس في الجزء الاول من هذا اللقاء كنا قد توقفنا عند قضية بناء المساكن وكما ذكرت فان ازمة الاسكان تحل عبر بناء المزيد من المشاريع الإسكانية . ولكن ألا يمكن السيطرة على قيمة الايجار كحل مؤقت لهذه الازمة؟ وهل تحصل الحكومة على ضرائب مناسبة لما يتم دفعه من ايجار المساكن؟

فخامة الرئيس:- موضوع السكن، موضوع واسع ومهم، وهو أحد المشاريع الرئيسية المرتبطة بالبنى التحتية ،ويمكن اعطاء الكثير من التحليلات حول اسباب ازمة السكن و ارتفاع ايجار المساكن، من قبيل قلة المعروض مقارنة بالطلب، ونظراً لما ذكرته سابقاً من تجاربنا ونوايانا الحسنة، فإن عدم وصولنا إلى مبتغانا يمكن اختصاره بلب المشكلة وهو العرض.

يجب ان تكون هناك مباني سكنية منتشرة بشكل عادل، اعتماداً على الخطط العامة.

يمكن لنا الحديث حول ارتفاع الأيجارات، ولماذا لا تبنى مساكن جديدة، ولماذا لم تنفذ البرامج الموضوعة؟ ،ولكن في نهاية المطاف سنصل الى وجوب البناء.

إرتكز حديثنا السابق في هذا الشأن حول أن ينصب اهتماماتنا بأتجاه بناء المساكن في ثلاثة أقاليم، وهي المناطق الشرقية، وفي الغرب والمرتفعات، وهو ما سيشكل حلاً لهذه القضية. قد يكون هذا الموضوع واسع وموضوع للنقاش، وهو ما يدعو الى عقد اللقاءات التفاكرية بين القادة والشعب، للاجابة عما قد يطرأ من أسئلة بصورة شفافة وواضحة.

من الممكن أن ينحو مسار الحديث نحو العاصمة أسمرا فقط . لكن هل المباني في اسمرا واسعة بما يكفى، وهل تمتلك كل معايير الطلب، وهل يوجد العرض الكافي من المباني؟ سننظر لهذا الجانب كشئ منتهي لننتقل الى المضاربة حول المباني. اولاً هناك الكثير من التجاوزات التي يجب التحقيق فيها، كل على حدة، كبيع الاراضي والمباني وغيرها من التجاوزات غير القانونية في السوق، والتي تؤثر على المستفيد، وهي كثيرة خصوصاً في اسمرا، ولا اعني ان هذه الظواهر تنعدم في المدن الأخرى.

لماذا ايجار المساكن يزيد ويسجل ارتفاعاً بالنسبة للمستأجرين، و ما هي اسبابه؟ .

هناك فلسفة جدلية حول مسألة العرض والطلب في السوق، و نظراً للخدمات والسلع الاخرى فان التضخم في الاقتصاد هو امر طبيعي، وهو ما ينعكس على ارتفاع ايجار المساكن. اعتقد انه يجب اعطاء اجابة جادة لهذه المسألة.

تشاع احاديث عن بيع مبنى ما بالملايين . ما هي تكلفة انشائه ومتى تم بناؤه؟ وكيف تقدر قيمة المساكن والايجار نظراً للعلاقة مع مختلف المؤسسات الاقتصادية الاخرى؟ باي طريقة يتزايد السعر؟

ان المشكلة الاساسية تتمثل في ان المتضرر الرئيسي هو المستأجر ،وهو غالباً موظف حكومي لا يحصل على راتب ذا قيمة. هناك نسبة كبيرة من الموظفين الحكوميين قد حصلوا على مساكن بمختلف الطرق. هل يدفعون الايجار ام لا هذا شأن آخر.

نسبة اخرى هم من المستأجرين من المساكن الخاصة، ولكن هل بمقدورهم دفع قيمة الايجار من مداخيلهم الشهرية؟ اذا كان لا يستطع دفع الايجار من راتبه الشهري ماذا سيفعل؟ اللجوء الى الاقرباء اوالمعارف من الداخل والخارج؟.

المهم موضع الجدل في ايجار المساكن هو اذا كان بينهم عقد ايجار مسبق - لنضع مسألة زيادة الايجار من عدمه وطريقة حلها جانباً- فعلى المؤجر صاحب المنزل دفع الضرائب تبعاً للقوانين المختصة بهذا الشأن. وفي حالة زيادة الايجار يجب عليه دفع ما تستحقه من ضرائب كذلك.

ولا يمكن للمؤجر التغاضي عن دفع الضرائب وابتزاز المستاجر عبر اجباره على زيادة الايجار وتهديده بالطرد. مثل هذه الظواهر يجب القضاء عليها مسبقاً قبل استفحالها حتى لا تصبح مألوفة وعادية وجزء من الثقافة والنظام بمرور الوقت ،وهو ما سيجلب المحاسبة والمسئولية للادارات والجهات المسئولة من ادارات العاصمة او الاقليم او الجهات التي عليها المراقبة في ضواحيها، والافراد الذين قاموا بالمشاركة في عملية التوقيع على العقد.

ان العملية ليست تحصيل الضرائب فقط ،بل ان حماية المستهلك من مسئولية وواجبات الحكومة. فما معني المواطنة وحقوق الافراد وسلطة القانون والنظام اذا لم نتمكن من حماية حقوق المستهلك؟ اخذت هذه القضية الوقت دون حلها، وهناك بعض المرتشين من المسئولين الذين يعملون على خلق بيئة فاسدة عبر مختلف طرق المحاباة والرشوة، وهناك العديد من التفسيرات، ولكن في نهاية المطاف هل الايجار منصف ام لا؟ ما يدعو

الى اصحابها، وكانت ازمة المباني السكنية التي ذكرتها مسبقاً ،والتي اعتقدنا انطلاقاً من نوايانا الحسنة بامكانية حلها في مكانها . مع وجود كل هذه الامور باي طريقة يقوم من يدعي بامتلاكه للمبنى بعملية البيع والشراء حسب اهوائه مع مختلف المواطنين من الداخل او الخارج، او من يعملون بالخارج ممن لهم امكانية توفير العملات الصعبة بعقود تتم غالباً في الخفاء تحت الطاولات بمختلف الطرق خارج نطاق القانون والشفافية.
اعتقد ان هذه الظاهرة قد مضى عليها الكثير من الوقت ولا يمكن حلها بلقاء عابر، بل يجب اولا رفع درجة الوعي العام للافراد بصورة متساوية حول حقيقة الوضع وعدد المباني، ومن هم المُلاك وعددهم، ومن هم المؤجرون، وباي طريقة يقومون بتحديد نسبة الايجار، وهل توجد جهات حكومية تراقب هذه العملية. في النهاية فان حصول المؤجر على المكسب الحلال هو شأن فردي يخصه، ويحق له الحصول على المردود جراء ايجاره لمبناه، ولكن يجب وضع الحدود لعملية الابتزاز التي يتعرض لها المستأجر خارج نطاق القانون.
يمكن الحديث حول هذا الموضوع جنباً الى جنب مع المواضيع التي تخص الحياة المعيشية، ولكن اعتقد ان هذه الظاهرة تحتاج الى علاج شامل وفعال ، لانها ظاهرة غير طبيعية ومرفوضة تماما. لذا على المسئولين والجهات الحكومية المختصة القيام بواجباتها في هذا الصدد.

انطلاقاً من الطفرة في التكنولوجيا التي وصل اليها العالم، فإنه من المعلوم الدور الكبير لتكنولوجيا الاتصالات الحديثة خصوصاً خدمات الهاتف الارضي والجوال وخدمات الانترنت . ما هي البرامج الموضوعة لتوسيع اتصالاتنا تماشياً مع هذه الطفرة التكنولوجية؟

فخامة الرئيس :- يمكن النظر للموضوع من زاويتين ، اولا الخدمات التي تقدمها هيئة الاتصالات الارترية، حيث تتميز خدماتها بجودة، ولا مقارنة عما كان عليه الحال قبل سنوات وبين ماهو قائم الان. حيث يمكن لك الاتصال من اي مكان. ولكن لم نصل للمستوى الذي نصبوا اليه، ولا اقول اننا قد تجاهلنا هذا الشأن، قد يتعدد مستخدمي هذه الخدمات، سواء على الصعيد الشخصي أو في برامج التنمية ومختلف القطاعات. هذه التكنولوجيا جزء من البنى التحتية وعامل مسرع وفاعل. لقد فكرنا منذ سنوات طويلة وما زلنا على ان يمتلك هذا الوطن شبكة او نظام اتصالات فائق السرعة، ويمكن لنا القول ان خدمات الهاتف الارضي او الجوال تسير بشكل منتظم، ولكن في النهاية يجب ربط كل النظام على صعيد الوطن بالفايبر، او على الاقل معظمه، لانه يمكن الاعتماد على المايكرويف او الاسلاك، ولكن اليوم الفايبر هو ركيزة كل وسائل الاتصالات. ولكي نرتبط مع الخطوط الدولية يوجد خط يمر عبر البحر الأحمر، وكان هناك مشروع خاص بافريقيا تمتلكه مجموعة من الشركات والمؤسسات الكبيرة، ولكي تصبح من مستخدمي هذه الخدمة يجب عليك اولا معرفة الجهة التي سترتبط بها، حيث تتعدد الخطوط وتتنوع في السعر والطول ،ولك العديد من الاختيارات ،وقد نكون اخذنا الكثير من الوقت في التدقيق في الاختيار من حيث معرفة فوائدها، خدماتها، وتكلفتها.
الخيار الاول هو معرفة الخط الاقصر والافضل للارتباط بالعالم، لايمكن الحديث حول وجود خدمة الانترنت في هذا البلد ،نسبة للبطئ وعدم تمكنك من الحصول على كل الخدمات المتاحة، وعند توسعتها فقط يمكن للمستخدم الحصول على خدمات شاملة. الامر متروك للخبراء لدراسة ربط اجزاء الوطن من جهة والخارج من جهة اخرى بخطوط الفايبر، وضعاً في الاعتبار الخيارات الاخرى مثل المايكرويف. تعمل هيئة الاتصالات الارترية على ادخال الفايبر في بعض المناطق، ولكي تمتد الخطوط الى المناطق الاساسية التي تحتاج الخدمة يجب نشر الشبكات تباعاً. من الصعوبة الانضمام الى خدمات الشبكات السريعة، وهناك العديد من الأسباب التقنية التي توضح عدم انضمامنا. قد يكون التمويل احدها، ولكن لا اعتقد ان التحدي الاكبر يتمثل في مشكلة التمويل، اذا تمكنا من الاجابة على المتطلبات التقنية بكفاءة.
الأولوية ليست في خدمات الاتصالات العامة، بل فيما نعمل فيه الان حول ادخال المايكرويف في المدارس والكليات، مثلاً في الثانوية ما اذا اردنا الحصول على اربعة او خمسة فصول للكمبيوتر يجب ان يسمح الخط بربطها بكل المدارس الاخرى على صعيد الوطن وبين الفصول والمعلم والطلاب. فضلاً عن القطاع الصناعي ،فان خدمته الاعلى تتمثل في التعليم، لذلك يجب الاسراع في توسعة فصول الكمبيوتر في هذه المدارس لتعطي هذه الخدمة، بغض النظر عن حل قضية الفايبر أو لا.
اليوم لدينا نقص في المعلمين ومشكلة النوعية والصعوبات المتمثلة في بعد المسافة ولا نستفيد بصورة جيدة من الخدمات التي تقدم في بعض المدارس لا توجد مكتبات ومعامل وكتب. ويمكن لانظمة الاتصال التخفيف من

هذه النواقص لما لها من دور في النهوض بقطاع التعليم، وهذا ما نعمل عليه سواء عبر المايكرويف او الفايبر عندما نحصل عليه. والآن نعمل على تطوير نظام المايكرويف الذي نستخدمه عبر توسعته وحل الصعوبات المتمثلة في بعد المسافات والظواهر الجغرافية والتضاريس التي تؤثر عليه لايجاد شبكة متكاملة تربط كل المدارس اينما كانت مع بعضها البعض ومع الخارج. هذا ما نعمل عليه حتى نجد الحل المتمثل في ادخال الفايبر، وحتى ذاك الوقت سنسعى على الاقل بما نملكه من مقدرات الى رفع درجة نظامنا المعمول به والاعتماد على خطوط خدمة اتصالات قريبة واوسع لتقوية البرامج التعليمية.

يمكن لوزير التعليم التحدث حول وضع التعليم، ولكن من الواضح أنها تتدهور من ناحية النوعية ونتائج الجهود المبذولة، وهي ناجمة عن العديد من النواقص والتي تعمل على اضعاف نوعية التعليم في كل المراحل، وما احدث عنه من تكنولوجيا المعلومات وان لم يعمل على وضع حل جذري للمشكلة سيعمل على الاقل في التخفيف منها، فاذا كان هناك نقص في المعلمين سيعمل على تغطيته، ورفع درجة كفاءة الطالب في حالات نقص الكتب، كما يوفر لك الطريق الأسرع في نقل المعلومة، لذا نعمل بصورة فعلية في هذا المنحى، ولدينا مركز ربط كمبيوتر مصغر اعتماداً على امكانياتنا بدلاً من الشراء من الاسواق الخارجية، حيث سيمكننا من تسليح كل المدارس باجهزة الكمبيوتر وفصولها ،ونعمل على تطوير مقدراتنا في هذا الجانب والتماشي مع التطورات العالمية.

عند الحديث عن الاتصالات الآن يمكن لي القول إنني استفيد من خدمات الموبايل في الإتصال وتلقي المكالمات والقيام باموري اليومية، ولكن المرحلة الراهنة تتطلب ادخال نظام يضمن الحل الشامل وهو ما بدأنا فيه.

السيد الرئيس قمنا ببعض الاستثمارات في قطاع التعدين، ولإعطاء فكرة حول هذا الجانب هلاسلطت الضوء على البرامج المتعلقة بهذا المجال فيما يخص مرحلة الانتاج والبرامج المستقبلية، وسياسة الحكومة المتعلقة بقطاع التعدين؟

السيد/ الرئيس : لقد تحدثت كثيراً حول هذا الموضوع، ويمكن لشركات التعدين نشر ما تشاء من ارقام في الانترنت، ولكن ماهي الحصة التي تحصل عليها الحكومة من التعدين في مساحة معينة، بغض النظر عما يتحدثون عنه في الانترنت؟ وما هي النسبة التي تغطيتها من ميزانية الحكومة في برامج التنمية؟ فهي ليست كبيرة، واذا تحدثتُ عن الارقام لاصيب الكل بالفزع.

لا تسير الامور بالتمني حول عائدات الذهب وما قد تحدثه من تطور، لاتوجد ثروة تستفيد منها مناطق محصورة وعناصر محدودة، لاينبغي التضليل ونشر المعلومات الكاذبة، يمكن الحديث بصورة موسعة حول ما تنشره الشركات، ولكن سياستنا لا ترتكز على الاعتماد على هذه الثروات،أو نراهن بانها تحل جذرياً لكل مشاكلنا، لما لهذا الامر من اضرار وخيمة، بل نعمل في البرامج التي تدفعنا نحو التنمية المستدامة.

ان اجمالي تكلفة مشاريعنا التنموية الكبيرة تتراوح بين اربعة وخمسة مليارودولار، واذا كنا نملك هذه السيولة الآن لما توانينا عن البدء في التنفيذ، بغض النظر عن الوقت. اما اذا كان لك جدول زمني محدد للقيام بهذه المشاريع على مراحل اعتماداً على ميزانية سنوية محددة، فان الامر في النهاية يعتمد على مداخيلك، ما هو مجموع كل مدخول الوطن من الداخل والخارج وغيرها من القطاعات الاخرى؟

إن ما يتحدثون عنه من ارقام لا يغطي ميزانيتنا من الوقود لنصف عام. الامر لايدعو للقلق ونحن نعمل ما يناسبنا، والاستفادة من الكمية بالشكل الامثل قلت ام كثرت، ولا يوجد هدر أو إسراف وانفاق في غير محله وهذا هو المهم. تحدثت عن البرامج في مصوع وعصب، وهي برامج لاتحتمل الإنتظار ،لان هذا الامر يعني هدر للفرص في الاقتصاد الاقليمي والدولي، قد تحتل هذه البرامج نهاية القائمة، ولا يمكن مقارنتها بمشاريع تشييد الطرق والطاقة والري، ولكن لا مجال للمنافسة قبل ان يستقر بك المقام، وهذه المشاريع لن تنتظرنا. لا حصر للعراقيل والمكائد التي نتعرض لها حتى لا نقوم بتطوير موانئنا، ولا أريد النظر للأمر من منظور سياسي، ولكن كثيرة هي الضغوط التي تنصب نحو جعل جيبوتي الميناء الاهم والمتطور في المنطقة، وتهميش كل من مصوع وعصب. لذا اذا كنت املك مستندات مدروسة حول هذه المشاريع علي الإسراع في البدء فورا متى ما تسنى لي ذلك. لن ننزل للشارع لتفسير أحلام اليقظة للعجزة والحالمين بخصوص الشركات. هناك الكثير مما لا نود الخوض فيه. الإتفاقيات على سبيل المثال ليست عادلة، والسبب هو عدم امتلاكنا للمقدرات والإمكانيات في التنقيب والتعدين، من حيث التكنولوجيا والخبراء والتسهيلات وغيرها، مما يؤدي الى ضياع اسهمنا وحصتنا من الارباح الصافية، وهذا من السياسات التي يجب اعادة النظر فيها. نظرتنا الى التعدين تنصب نحو امتلاك صورة واضحة على صعيد الوطن لما نمتلكه من ثروات معدنية، كان هناك ما يمكن تسميته بمحاولات استكشاف، ابان الحقبة الايطالية وبعدها حتى الوقت

القريب، حيث توجد استكشافات فيما يطلق عليه المربعات. الاسئلة التي قد تخطر سريعاً على البال هي حول مقدار الاحتياط من المعادن والمواقع التي يتواجد بها في السطح ام اعماق الارض، وما هي الانواع التي لم نقم باستكشافها بعد؟ للاجابة على ذلك نحتاج الى المعرفة اللازمة والمؤسسات القوية ونظام يتحكم في ذلك. الاستمرار في ما نقوم به الآن أو التوقف سيتحدد بتقييم حذر لتجاربنا السابقة في هذا المجال.

في السابق دخلنا في اتفاقيات اعتقدنا بانها مناسبة لنا ،والحديث عن مكاسبنا هو موضوع آخر، لكن فيما بعد، فإن ثرواتنا المعدنية وغير المعدنية كل على حدة سنعمل على استغلالها من اجل تحسين المستوى المعيشي للشعب وتقوية وتطوير اقتصادنا بالشكل الامثل، لاننا الان نمتلك المعرفة والخبرة والتكنولوجيا، والالات ووسائل التسريع ومختلف الادوات. لقد تعلمنا الكثير. وما يدعو للاستغراب هو انه في خضم هذه الدسائس والعراقيل التي تحاك ضدنا ،لعرقلة مشاريعنا التعدينية بمختلف الحجج الواهية المدعية بمراقبة اموالنا، حتى لا نشتري بها اسلحة الدمار الشامل وغيرها من الاخبار اليومية التي تطالعنا بها وسائل الاعلام.

الامر الاساسي هو ان كل الاتفاقيات التي قمنا بها حتى الان مع مختلف شركات التعدين ،ومحاولاتنا الان تحتاج منا لاعادة نظر. واذا كان هناك من يحلم بالاموال الطائلة التي يدرها علينا قطاع التعدين في بيشا اتمنى له تحقيق حلمه.

ان سياستنا تهدف نحو تحقيق التنمية المستدامة والتركيز على البرامج التي تحقق ذلك بتقوية قوانا الفعلية واستغلال ما نمتلكه من ثروات ولا فائدة من الانجرار وراء مثل هذه الاقاويل.

ليست لدينا حكومة فاسدة، ولا توجد أيادي تنهب خيرات هذا البلد، وان وجدت سنقطعها.

فخامة الرئيس تعمل الحكومة على دعم مختلف السلع الاساسية لتخفيف العبء عن المواطنين فما هو حجم هذا الدعم؟ وما هي الخطط الهادفة للسيطرة على استقرار السوق ومكافحة غلاء الاسعار والتضخم؟

السيد/ الرئيس : ساحاول تقديم الارقام بصورة مبسطة، فالوقود بمختلف اقسامه في العام ٢٠١٢م كلفنا اكثر من ٣٢٠ مليون دولار، ويشمل هذا القسم برامجنا في الطاقة والكهرباء.

محطة حرقيقو لانتاج الكهرباء ،وما هي الكمية التي تحتاجها من الوقود شهرياً لانتاج الكهرباء، ونسبة ما ننفقه على الوقود وتكلفة الكيلوواط الواحد، وباي عملة يتم الدفع. لا يمكن للمستخدم العادي او مختلف الشركات الدفع بالدولار،فهل تحصل على مردود يعادل ما تنفقه لشراء الوقود عند تغيير النقفة الى الدولار ،مع مراعاة التذبذب في سعر الدولار هبوطاً وصعوداً واستقرار سعر الكهرباء بالداخل؟ وهذا تحدي كبير لاقتصادنا.

كل الجرارات التي شاركت في البرامج الزراعية في خريف ٢٠١٢ و٢٠١٣ هي ملك الحكومة ،وتحتاج للوقود للقيام بعملها عند حرث مزارع المواطنين، فهل توازي كمية ما تم حصده في النهاية قيمة سعر الوقود الذي تطلبه حراثة الأرض، وعلى ماذا تحصل الحكومة في النهاية؟

كل ماذكرته من الالات الثقيلة والخفيفة التي تعمل في برامج البنى التحتية من تشييد الطرق وبرامج استصلاح التربة تحتاج للوقود ،فهل يوجد مردود سريع تحصل عليه الحكومة؟ انها برامج طويلة المدى ننفق عليها الان لنحصل على مردودها في النهاية من خلال ما تضيفه الى التقدم والتطور الاقتصادي. نشتري الوقود سنوياً ولا نحصل على المقابل الموازي له، فمن أين نحصل على العملات الصعبة لشراء هذا الوقود؟

فيما يتعلق بخدمات النقل الامر كذلك ، حدث خلال الاعوام القليلة الماضية تطور ملحوظ في قطاع نقل والمواصلات ،وكل البصات بمختلف احجامها تحتاج للوقود؟ قطاع النقل والمواصلات العامة محور اساسي في اللعب بدور الخدمات، من تعليم وصحة وكهرباء ومياه وغيرها. قد لا نقوم بمشاريع كبيرة. حيث لا نملك طرق جيدة ،ولا تصل الخدمات كل المناطق حيث يضطر البعض للسير حيث توجد وسائل نقل ،لكن عملنا على تحسينه وقمنا باضافة بصات جديدة باسعار تضع في الاعتبار المقدرة المادية للمستخدم.

المردود من هذه البرامج هو مستقبلي. هذه امثلة بسيطة ،كذلك الامر بالنسبة للمصانع الكبيرة اخرى كمصانع الاسمنت والكوكاكولا والبيرة ومطاحن الغلال وغيرها ،كلها تعمل على تحسين معيشة المواطن وتحتاج لميزانيات ضخمة.

الامر لا يتعلق بفلسفة الدعم، بل فهم الطريقة التي تسير بها الحياة اليومية للمواطن وهذا البلد. هذه امثلة بسيطة هدفت من خلالها إلقاء الضوء على طريقة تعاملنا مع الامور عاما بعد آخر، واذا تساءلنا عن حجم الدعم يجب القيام بعملية حسابية من أربعة اقسام: اولا كم هو سعر الوقود في الاسواق، ثانيا ما هي الكمية التي نقوم

باستيرادها، ثالثاً نسبة استهلاك كل سيارة من الوقود، رابعاً استهلاك السيارة من الغيار والزيوت والقوى البشرية، وفي النهاية هل تعادل منصرفاتك ما تحصل عليه من دخل؟

اذا ارادت الحكومة الحصول على مردود مناسب تقوم بزيادة السعر وهو ما يحدث في الكثير من الدول. بعض الدول تدعم بعض المواد ، السودان مثلاً يدعم الوقود ولا مجال للمقارنة معنا حيث يحصلون على الوقود من الجنوب والشمال قلت الكمية ام كثرت. والجدل الشعبي هو هل يتوقف الدعم ام يستمر؟ لا يمكن الحديث عن الدعم في حد ذاته ،بل يجب تقييم فائدته واهميته الاقتصادية ،المسألة ليست مسألة رفاهية او فعل خير ،عندما تقرر الدعم لا تتحرك مندفعاً بافكار الشفقة والعطف، بل يجب عليك قبل كل شئ معرفة امكانياتك ومقدراتك ،وان تقرر خطط آنية تؤتي ثمارها في المستقبل. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم تفعل ذلك خصوصا في هذا البلد. ولاسباب مفهومة توجد مسؤليات مجتمعيةتدعو لدعم الجهات المتضررة من المجتمع. والمعاناة المجتمعية التي يمكن وصفها بعدة طرق ،والموروثة من فترة الكفاح والمتواجدة حتى الان ،وكلها من مسئوليات الحكومة. التعليم مجاني على كل مراحله، حيث تقوم الحكومة بتحمل التكاليف، كذلك كل الخدمات الصحية في مختلف المراكز الصحية والعيادات والمستشفيات، نقوم بشراء الادوية بالعملة الصعبة ،ما عدا التي نقوم بتصنيعها في الداخل ، فما يهمنا ليس المنصرفات وتكاليفها ، بل صحة مواطنينا.اذا فهمنا الامر بشكل موسع يمكن لنا وصفه كما نشاء، هل هو دعم ام برنامج تنمية، لكن الوطن والشعب والحكومة لكل مسئولياته، لإقرار كيف يتم الدفع للامام بكل الاشياء التي قمت بذكرها ،وفي النهاية الحل الامثل هو العمل والانتاج، يجب علينا رفع قدراتنا الانتاجية في مختلف الاعمال والمؤسسات والقطاعات، لا يوجد شئ مجاني، عليك العمل والابتعاد عن الاسباب والاعذار غير المنطقية.

هذا ليس عطف من الحكومة، بل هو ملك الدولة والشعب ولا يمكن التمييز بين الحكومة والدولة والشعب، ولا توجد جهة معينة تقرر في هذا الوطن، ولا توجد مثل هذه الثقافة لدينا ولا نسعى لترسيخها، كل السياسات و الخطط التي توضع على مستوى الحكومة هي خطط الدولة والشعب.

فخامة الرئيس للأنشطة التجارية دوراً لا يستهان به في الدفع بالدخل الوطني وخلق فرص عمل للمواطنين . هل تساعد السياسة المتبعة في اصدار الرخص التجارية هذه الاهداف؟ وما هي الخطط المستقبلية في هذا الجانب والبرامج الموضوعة لرفع كفاءة نظام جباية الضرائب والجمارك؟

السيد/ الرئيس : كثيرة هي الاقاويل التي تسري في الشارع حول هذا الجانب، لذا اعتقد انه من الافضل عقد برنامج للحديث حوله بصورة شفافة في وسائل الاعلام. ولكن للتذكير عند استخراج الرخص التجارية، يجب ان تكون هناك مصادر يتم الرجوع اليها لمعرفة خلفية المتقدمين بالطلب، وما هي طريقة استصدار الرخص لهم. كنت قد قمت بكتابة ورقة حول هذا الامر قبل عام ٢٠٠٩م، حيث كانت هناك عراقيل في الاداء تراكمت مع الوقت دون ان نتنبه لها، ولكن في نهاية عام٢٠٠٩م تقرر ان يتم تقييم الرخص التي تعطى للانشطة التجارية ومعظمها من نوع التجارة العامة، لانها بدأت تحيد عن مسارها، ولكي يستقيم المسار يجب ان تكون هناك شروط محددة توضح طريقة اصدار الرخص لتعطى بموجب استيفائها، بالاضافة للواجبات القانونية المتعلقة بطريقة جباية الضرائب. كما يجب تحسين السياسات والمستندات التي كان يعمل بها في السابق، فلا يمكن المواصلة بهذه الطريقة مع وجود الممارسات الفاسدة، وقيام المسئولين الحكوميين بفتح المحال التجارية باسماء زوجاتهم، أو اقربائهم وتقديم التسهيلات لهم، وقبول الرشاوى منهم. يجب ان تكون التجارة نزيهة ولكل شخص الحرية في مزاولة النشاط التجاري اذا كان يرغب في ذلك، ولكن يجب ان يتم الامر بطريقة شفافة وواضحة، تسمح لكل راغب ببدء النشاط التجاري الذي يرغب فيه واللالتزام بواجباته.

يجب ان تكون هناك جهات تراقب الوضع وتدفع نحو تفعيل القوانين التي تم تشريعها، والأسوأ من كل ذلك هو عندما يصبح من تم تكليفهم بالمراقبة، شركاء في الفساد بغض النظر عن اعدادهم مع استثناء الشرفاء منهم، واذا اصبح هذا الامر جزء من الثقافة فهو عائق يمنع تقدمك. وفي عام ٢٠٠٩تقرر اعادة النظر في كل هذه الامور وما زال العمل جارياً فيه.

يتذرع البعض من ممارسي تجارة التهريب بعدم حصولهم على الرخص التجارية، مما دفعهم للدخول في هذا النشاط غير القانوني، وكلها اعذار واهية. تطلب الأمر حتى الآن اربعة اعوام ولا اريد الحديث الان في دقائق معدودة حول التطورات التي حدثت، لان القضية تخص معيشة الشعب، ومختلف القطاعات في المؤسسات الصناعية،

لذا اقترح ان يخصص لها وقت اطول و برنامج خاص.

فخامة الرئيس قبل فترة عقدت منتديات استثمارية بهدف تشجيع الاستثمار في ارتريا . ما هي الخطوات التي تلت هذه المنتديات؟ وفرص الاستثمار في ارتريا والثروات التي لم نقم باستغلالها وتوقعات الاستثمار الداخلي والخارجي؟

السيد/ الرئيس : يجب ان يكون هناك مناخ للحوار والنقاش المفتوح مع الجهات المعنية، لا يوجد شئ يضاهي الصراحة، ولا فائدة من الهروب منها. السياسة في محلها وتكفل مشاركة كل الشعب بالداخل والخارج في التنمية، ولضمان المشاركة يجب ان تكون هناك ارضية راسخة ،وفهم واسع لدى الشعب الذي يرغب في المشاركة، كانت هناك اراء في البداية تدعو الى تاجيل المنتديات ،لكن قررنا ان نبدأ بالتوعية اولاً، جنبا الى جنب مع تهيئة الارضية والمناخ الملائم لاستثمار يجري في ارضية ثابتة، وقد قمنا باعمال جيدة بهذا الصدد.

بعد انطلاق هذه المنتديات كم مستثمر قدم طلباته وفي اي القطاعات والصناعات؟ ليس بالضرورة ان تكون من اصحاب الملايين لكي تستثمر، ولكن ماهي مقدراتك وامكاناتك الاستثمارية؟ وبما أن المنتديات فقط لا تكفي، فعلى الجهات الحكومية خصوصاً الوزارات توضيح مجالات وفرص الاستثمار لديها.

قد تكون لدى المستثمر القادم من كل بقاع العالم النوايا الحسنة للاستثمار، وخططه المتعلقة بالمجال الذي يشرع في الاستثمار فيه. ولكن كل هذا لا يكفي بل يجب تنويره بالفرص التي تمتلكها سواء الفرص الاستثمارية في المجال الزراعي او الحيواني او الصناعي او الفندقة والمطاعم وغيرها من المجالات الخدمية. ساعود لحديثي السابق حول اهمية تقديم المقترحات في وسائل الاعلام مثلاً انطلاقا من ملاحظاتي في مجال الخدمات والسياحة، تجد الاغلبية ان الاستثمار في الفنادق بكل درجاتها هو اقصر واسهل الطرق ولا تجد الجرأة للدخول في مجالات اخرى اصعب. فبدلا من ان يلجأ الكل لهذا الخيار فقط .ما هي الاستكشافات التي تمت بهذا الصدد، وما هي صورة المبادرات الإستثمارية الحالية، وهل تتماشي مع الفرص المتاحة؟

ان الاستثمار لا يعني المتواجدين بالخارج من حاملي الدولار فقط، بل هناك من يمتلك العلم والخبرات ويسعى للاستثمار متى ما وجد الفرصة والدعم المادي. لذا لا يجب ان يصور الامر وكأنه محاولة لجذب اصحاب الدولارات من الخارج، ان الحملة واسعة ويجب ان يشارك فيها المتواجدون بالداخل ايضاً بغض النظر عن رصيدك المادي.

-فخامة الرئيس ما هو موقف ارتريا من سد الالفية الذى تبنيه اثيوبيا ؟

السيد الرئيس:

هذا موضوع كبير وعريض كان بالامكان الحديث عنه باسهاب فى مناسبة اخرى , وقد سبق لى ان تطرقت لهذا الموضوع فى مناسبة سابقة ،حيث قمت بشرح وتوضيح موقفنا منها .

مشكلة حوض النيل ليست وليدة اليوم ،انما هى مشكلة قديمة منذ مرحلة الاستعمار ثم ما بعد ذلك. حيث عقدت اتفاقيات عديدة مع اطراف مختلفة مثل اتفاقية ١٩٢٩ و ١٩٥٩

لكن لنترك ذلك جانبا لانه اصبح من الماضى , وعلينا ان نبحث عن جذور المشكلة , هل هي مفتعلة من دول المنطقة ام تقوم بتاجيجها قوى خارجية . وما هى الفوائد التى تجنيها شعوب المنطقة من التنافس والصراع حول مياه النيل؟. هذه وغيرها من الاسئلة تعتبر اسئلة مشروعة آنية يجب اثارتها فى هذه المرحلة , لان الاجابة عليها بموضوعية سيقودنا الى مفاتيح الحلول المطلوبة . ان ما شاهدناه خلال المرحلة الماضية من صراعات بين دول حوض النيل لم يكن الغرض منه تأكيد مصلحة الشعوب وخدمة استقرار المنطقة , انما لمجرد تأجيج الصراعات واستعراض العضلات .

وفى هذا السياق تحضرني مقولة للرئيس الاثيوبي الاسبق منقستو هيلى ماريام حين قال « اذا كان العرب يملكون البترول فنحن نمتلك مياه النيل .» لذا من الضروري وضع حد لهذا المنهج الخاطىء ،وتبنى سياسة جديدة تضع مصلحة الشعوب فى المرحلة الاولى . وعندما وضعت الحرب الباردة اوزارها كان من المفترض ان تحل قضايا المنطقة ،وعلى رأسها قضية الصراع على مياه النيل . وكان موقفنا واضحا منذ البداية حيث تبنينا استراتيجية الشراكة البناءة فى جو ايجابى وبعيد عن المشاحنات واستعراض العضلات . وانطلاقا من هذا الفهم فضلنا الحصول على عضوية مراقب على العضوية الكاملة عندما طلب منا الانضمام الى دول حوض النيل .

تنقسم دول حوض النيل الى دول المنبع وهى التى تسهم بحصص متفاوتة فى مياه النيل وعددها حوالى ثمانية دول بينما تعتبر دولتان من دول مصب وهما مصر والسودان. لكن ومنذ الاف السنين تسهم اثيوبيا بالحصة الاكبر من مياه النيل حيث يتدفق من الاراضى الاثيوبية حوالى ٨٠٪ من مياه النيل .

واذا انتقلنا الى سد الالفية فان الجدل المثار حوله لايختلف عن الاجواء التى ظلت سائدة، حيث روح التنافس السلبي واستعراض العضلات من ابرز ملامحه. فبدلا من تركيز الحديث على القضايا الجوهرية، اصبح الجدل حول قضايا هامشية لا تخرج عن اطار تأجيج المشاعر المصحوبة بالمهاترات والحملات السياسية والاعلامية .
ان مفتاح الحل لمشكلة دول حوض النيل وكما اسلفنا ،يكمن فى الكف عن الاسلوب والنهج الذى ظل متبعا ،والكف عن اجترار بنود الاتفاقيات السابقة دون جدوى مع ضرورة تبنى رؤية جديدة .
ان الحقيقة التى يعرفها الجميع هى ان الشعوب لم تستفد فى الماضى من مياه النيل بالصورة المطلوبة ،وهذا ينطبق على شعوب اثيوبيا والسودان وحتى مصر .واذا تساءلنا عن الاسباب نجدها كثيرة وعلى رأسها الاستعمار وغياب البنية التحتية ومشاكل السياسات الحكومية وغيرها من الاسباب . ويجب ان يعترف الجميع بان هذه المياه هى ملك للشعوب ،وبالتالى لا بد ان تصب فى مصلحة شعوب المنطقة مع وضع الاعتبار لحقوق الاجيال القادمة.
فتعداد الشعب المصرى الان حوالى ٩٠ مليون نسمة والشعب الاثيوبى ٨٠ مليون نسمة والشعب السودانى بشماله وجنوبه يتراوح مابين ٤٥ الى ٥٠ مليون نسمة وكذلك الحال بالنسبة الى بقية شعوب دول حوض النيل .
فاذا سلمنا انها هى صاحبة المصلحة الاولى ووضعنا فى الاعتبار مصالح وحقوق الاجيال القادمة , فلا بد من تبنى استراتيجية تتفق عليها الدول المعنية، ووضع خطة فى اطار تنفيذى شامل قابل للتنفيذ على ارض الواقع.
هذه هى رؤيتنا تجاه المسألة وقد سبق لنا ان طرحناها مع الدول المعنية انطلاقا من مفهمونا للشراكة البناءة . واذا رجعنا الى سد الالفية، نجد ان السد بعد اكتمال تشييده سينتج حوالى خمسة الاف ميغاوات من الطاقة الكهربائية ،وهذه الكمية فى واقع الامر ضئيلة لاتكفى للشعب الاثيوبي الذى يبلغ تعداده ٨٠ مليون نسمة ناهيك عن الشعوب الاخرى . واذا كان الامر كذلك فمن السخف ان نتحدث ونتبجح ببيع الطاقة الكهربائية التى ينتجها السد الى الشعوب المجاورة كمصر والسودان .فاسرائيل مثلا التى لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة يبلغ مجموع ما تنتجه من طاقة حوالى ١١ الف ميغاوات فما قيمة خمسة الاف ميغاوات بالنسبة الى ٨٠ مليون اثيوبي. واذا اردنا توزيع هذه الطاقة الى جميع اجزاء اثيوبيا فاين البنية التحتية التى تمكننا من ايصال هذه الطاقة . واذا اردنا توظيف الطاقة فى مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات ففى اى الاماكن وكيف نستطيع عمليا الاستفادة منها .لذا فان الخمسة الاف ميغاوات مقارنة بتعداد الشعب الاثيوبي الذى قد يتضاعف خلال الخمسة والعشرين عاما القادمة ليصل الى ١٦٠ مليون نسمة ،لا معنى لها وليست ذات قيمة تستحق كل هذه الضجة والعويل، ان لم يكن بغرض الاستهلاك السياسى الرخيص، واشهار القوة لردع الاخرين واخافتهم.
وخلاصة القول ان مايثار من حديث حول سد الالفية امر لا معنى له , بل مصمم للتضليل والاستهلاك السياسى . ونحن ندرك ان ثروات الشعب الاثيوبي لا تنحصر فى مياه النيل فقط ،انما هى كثيرة ومتعددة ويجب ان يكون الشعب الاثيوبي هو سيد ثرواته، وهو المستفيد الاول منها الا ن وفى المستقبل . ولايوجد اى مبرر يدعونا الى المناداة بخلاف ذلك سواء بسبب المشاكل الحدودية العالقة بيننا او غيرها من المبررات . اما الوضع فى السودان فيجب ان النظر اليه فى اطار مصلحة الشعب السودانى، ومصلحة شعوب المنطقة وضمان استقرارها وتقدمها . وباعتبار مصر دولة مصب لها حقوق مشروعة فى مياه النيل بما يتلائم وتعداد سكانها الذى قد يتضاعف ليصل الى حوالى ١٨٠ مليون نسمة وهو فى اشد الحاجة الى الماء فى مختلف اوجه الحياة , ومع ذلك فان مصر هى ايضا لم تستغل مياه النيل بالصورة المطلوبة , فبالرغم من تدفق مياه النيل عبر اراضيها فهى تعتبر عاجزة عن تأمين الغذاء لشعبها ما جعلها اكبر مستورد للقمح فى المنطقة .

عقب انفصال الجنوب وظهور دولتين فى السودان ، شهدنا الكثير من النزاع الذى يهدأ حينا ويشتعل احيانا اخرى ، فما هو موقف ارتريا من المشاكل التى تواجه السودان بشقيه وما هو الاسلوب الذى تتبعه للاسهام فى حل تلك المشاكل ؟

السيد الرئيس:

للحديث عن هذا الموضوع اود تقسيمه الى قسمين، القسم الاول هو الذى ظللنا نتحدث عنه مع اصحاب الشأن خلال لقاءاتنا الثنائية ولا ارى ضرورة للخوض فيه . اما القسم الثانى فيتعلق بسياساتنا الثابتة حول الموضوع وهو الاهم , فخبرتنا المتراكمة خلال العشرين عاما الماضية ،ومتابعتنا للشأن السودانى قبل ذلك يجعلنا اكثر ادراكا واعمق دراية بقضايا السودان لانها تهمنا . فقضية جنوب السودان بدأت منذ استقلال السودان فى العام ١٩٥٦ ولان منطلقها واسباب انفجارها يعود الى التهميش واستلاب الحقوق وغيرها من المطالب التى كان ينادى بها

الجنوبيين , كان يجب حل هذه القضايا بصورة تضمن للسودان وحدته وتماسكه وللجنوبيين حقوقهم ومطالبهم المشروعة , لكن عدم حل هذه المشاكل فى حينه ومع التطورات التي حدثت فى السودان بعد العام ١٩٨٣ قبيل مجىء نظام الانقاذ بسبب السياسات والممارسات التى اتبعها نظام نميرى فيما يتعلق بقضية الجنوب ،ما ادى الى تبنى الكفاح المسلح من اجل الحصول على حقوقهم ،حيث ظهرت فى الساحة (أنانيا ٢) امتدادا لحركة (أنانيا١) فكانت رؤيتنا التى تبنيناها منذ مطلع التسعينيات تصب حول ضرورة ايجاد حل لقضية جنوب السودان فى اطارالمساعى الرامية الى تهدئة الاوضاع، وضمان الاستقرار فى منطقة القرن الافريقى عموما ،وذلك دون تجاهل بقية القضايا وعلى رأسها قضية الصومال وغيرها , مستغلين الظروف والتطورات الدولية التى شهدها العالم عقب انتهاء الحرب الباردة وهيمنة نظام القطب الواحد على الساحة الدولية , وذلك انطلاقا من مفهوم ان حل المشاكل التى تواجه الاقليم وخاصة قضية جنوب السودان يعتبر ضرورة ملحة لاستقرار الاقليم وانعاش برامج التعاون والتكامل بين دول الاقليم . وقد تقدمنا فى حينه بمبادرة تم تبنيها من قبل الجميع واهم ما ورد فيها ضرورة وضع حل لقضايا التهميش فى اطار دول المنطقة , واقرار حقا مشروعا لكل الشعوب ولكن وفق اسس ومبادىء واضحة . وبقدر تعلق الامر بجنوب السودان كنا ندرك بان حق تقرير المصير يمكن تطبيقه فى اطار وحدة قضية حق تقرير المصير للجنوب انطلاقا من ايماننا بعدم وجود اى اسباب تاريخية او سياسية تدعو الجنوبيين الى التفكير فى الانفصال .ومع هذا فان خيار الوحدة مع قرار حق تقرير المصير كان يعنى الاقرار بضرورة رفع كافة المظالم وعلى رأسها قضية التهميش وبقية الحقوق والمطالب السياسية والثقافية بالنسبة للجنوب . ومن البنود الاخرى التى تضمنتها تلك المبادرة قضية فصل الدين عن الدولة ,و هي احد الاسباب التى دفعت حركة (انانيا ٢) لرفع السلاح فى وجه الحكومة المركزية التى تبنت تطبيق الشريعة الاسلامية على المجتمع والدولة. فالدين ليس ملكا او حكرا لاحد , وبالتالى لا يحق لاى قوى او فصيل سياسى ان يدعى احتكار الدين وفرضه على مؤسسات الدولة , وهذا لايتناسب مع السودان المعروف بتعدد الثقافات والاعرق. ومن خلال اعتماد المبادىء المذكورة كمنطلق للحوار لحل القضية. وعندما طرحنا هذه المبادىء كان على الساحة الجنوبية فصيلان احدهما بقيادة د/ رياك مشار والاخر بقيادة د/ جون قرنق وهو الفصيل الاقرب الى المبادىء التى وردت فى مبادرتنا انطلاقا من ايمانهم بان الانفصال ليس هو الحل ، انما كان خيارهم فى التمسك بالوحدة وفق اسس ومبادىء جديدة , اما الفصيل الذى كان يقوده رياك مشار فكان متمسكا بخيار الانفصال، الا انه كان ضعيفا واقل تأثيرا عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور/جون قرنق.

لكن للاسف رفضت الحكومة السودانية الافكار التى وردت فى مبادرتنا فى ذلك الوقت، واستمرت الحرب على الرغم من ان كل الجهود والمساعى التى بذلناها كانت تستند على اساس دعم وحدة السودان وضمان استقراره , انطلاقا من ايماننا العميق بان استقرار السودان وتماسكه عامل جوهرى لاستقرار المنطقة وتكاملها . وبعد فوات الاوان وقع الطرفان اتفاقية نيفاشا فى العام ٢٠٠٥ التى تضمنت الكثير من المحاور والقضايا القابلة للجدل ،ولا اود الخوض فيها الان لكن اعتقد ان المسألة اصبحت اكثر تعقيدا بسبب تدخل الاطراف الخارجية تحت مختلف المسميات ،بعد ان بدات المحادثات بين الطرفين تحت مظلة الايغاد .جاء دور ما يسمى باصدقاء الايغاد وتارة شركاء الايغاد وهى قرصنة غير مقبولة واختطاف سافر لمبادرة الايغاد . و فى نهاية المطاف تنحت دول الايغاد جانبا واصبحت مجرد مظلة يتحرك تحتها شركاء الايغاد وتشهد على ذلك الوثائق والمستندات . ومع ذلك فان ما يجب ذكره هنا ان اهم البنود التى استندت عليها الاتفاقية قد صممت لضمان واستمرار الصراع وعدم الاستقرار , وهذا ما دفعنا ومنذ الوهلة الاولى الى تسجيل تحفظاتنا على الاتفاقية ،وايصالها الى الاطراف المعنية . لاننا كنا ندرك انه فيما يتعلق بحق تقرير المصيرفان الاتفاقية قد تضمنت بندين خطيرين جدا فى اعتقادنا هما تقاسم السلطة والثروة .

وهو امر يؤكد على مدى هشاشة الارضية التى استندت عليها الاتفاقية . ومن عيوب الاتفاقية ايضا قبول الا طراف بتدويل القضية , مما اتاح الفرصة للقوى الخارجية لدس سمومها داخل بنود الاتفاقية ،وتنحية اصحاب الشأن جانبا واستلام جميع الملفات وتحريك الامور وفق ارادتهم . ومن عيب الاتفاقية ايضا مسألة حصر المحادثات وتوقيع الاتفاقية بين طرفين فقط وتغييب الاطراف والقوى السياسية الاخرى , خاصة قوى التحالف الوطنى الديمقراطى الذي كان يضم جميع الاطراف السياسية فى المعارضة السودانية بما فيهم الحركة الشعبية لتحرير السودان . فحصر الاتفاقية على طرفين سياسيين يجعلها ملزمة لهما وغير ملزمة للقوى السياسية الاخرى .

هكذا وعلى الرغم من كل العيوب والثغرات تم توقيع الاتفاقية اعتمادا على سياسة المنابر التى اثبتت الا يام عدم

جدواها .
لذا فان العيوب والثغرات التى ذكرناها ادت فى مجملها الى انفصال جنوب السودان وهو امر لم يكن فى الحسبان بعد ان تراجع خيار الوحدة الخيار الاول الذى كان فى اذهان الشعب السودانى. فى نهاية المطاف فان انفصال الجنوب الذى لم نكن نحبذه لعدة اعتبارات قد اصبح حقيقة واقعة ،وظهرت الى الوجود دولة ذات سيادة فى جنوب السودان ولا بد من التعامل مع هذه الحقيقة لانها خيار شعب الجنوب ،وعلينا احترام خيارات الشعوب .لذا فالامر المهم الان هو ان ننظر الى المستقبل ونهتم اكثر ببناء وتمتين مصالح الشعبين بصفة خاصة والتكامل الاقليمى عموما .
الا انه وبسبب التدخلات الخارجية المستمرة , والعيوب التى شابت بنود الاتفاقية , ما يزال هذا التوجه يتعثر , فتأجيج الصراع فى دار فور وجنوب كردفان والنيل الازرق وكذلك زعزعة الاستقرار فى جنوب السودان لا يخدم مصالح الشعبين . وهى مؤشرات ودلائل على وجود ايدى خفية تحركها قوى خارجية , لالهاء الطرفين بقضايا جانبية لاطالة الصراع وادارته . هذه هى رؤيتنا منذ مطلع التسعينيات وقد ظللنا نعمل استنادا اليها مع الاطراف المعنية ،وستتواصل جهودنا فى المستقبل دون كلل حتى تتمكن دولتا السودان من تجاوز اثار المرحلة , ووضع أسس سليمة لتمتين جسور التعاون المشترك وفتح افاق جديدة للتكامل الاقليمى .

فخامة الرئيس كما اسلفت ناضل الجنوبيون لرفع المظالم عنهم واقرار حقوقهم السياسية والثقافية ولم يكن خيار الانفصال وارداً اثناء مرحلة النضال ، لكن مع هذا انفصل الجنوب وشكل دولة مستقلة ذات سيادة بسبب الظروف والعوامل التى شرحتها انفا . فخامة الرئس فى تقديركم هل هناك من فرصة لاعادة توحيد السودان مرة اخرى ام ان الفرصة ضئيلة بسبب الظروف الحالية ؟
السيد الرئيس :
اذا سالتنى عن امنياتى الخاصة لفضلت العودة ' عودة الامور الى ما قبل الانفصال , لكن مجرد الامنيات لا تجدى. فهناك حقائق موضوعية ماثلة امامنا ،ولا بد ان نتعامل معها كامر واقع مع وضع الاعتبار بانه ليس امام الدولتين سوى ترك المشاحنات جانبا ،والتوجه بعقلانية نحو التعاون المشترك فى مختلف المجالات والابتعاد عن التدويل. لان ما يجمع بين البلدين اكثر بكثير من مما يفرق بينهما ،مع العلم بان التمادى فى الطريق الاخر يشكل خطرا جسيما للطرفين . اما الحديث عن وحدة البلدين او تبنى الفدرالية او الكونفدرالية امرطيب واصحاب الشأن أنفسهم احيانا يطرحون مثل هذا التساؤل. إلا أن الامر هوان نفكر فى مدى واقعية مثل هذه العقبات فى ظل الظروف الحالية . ومع ذلك فان باب التفكير فى الوحدة او الكونفدرالية مفتوحا وممكنا متى ما تمكن الطرفان من تجاوز العقبات الراهنة ،من خلال استراتيجية مدروسة واتخاذ خطوات عملية بعيدا ،عن التباكى ولطم الخدود على الوحدة الضائعة . حينها فقط يكون الطريق سالكا نحو الوحدة او اى شكل من اشكال الوحدة وهذا غير مستبعد متى توفرت لدى الطرفين الارادة والتصميم مع التركيز على ما يجمعهما وتجنب ما يفرق بينهما من قضايا .
فخامة الرئيس يقال ان ارتريا لم تعترف بثلاث حكومات انتقالية سابقة في الصومال واعترفت بالحكومة الحالية فما هى الاسباب وما مغزى ارسال قوات حفظ سلام جديدة الى الصومال فى الوقت الذى يتم الحديث فيه عن تدمير حركة الشباب فى الصومال ، ماهي قراءتك للاوضاع هناك ؟
السيد الرئيس :
وبالتالى فهو ليس خياراً، RECOGNITION الاعتراف قانونا يعنى
ومن هذا المنطلق لا يحق لارتريا او اى دولة ان تقبل بالحكومة الصومالية الحالية او السابقة على اساس المشروعية. وبعيداً عن المهاترات يجب الاقرار بعدم وجود الصومال كدولة ومؤسسات. فمثلا وفق اي اساس قانونى نعترف بالحكومة الموجودة فى هرجيسا او تلك الموجودة فى بونت لاند ،فالحقيقة التى يجب ان لاننساها هى ان الصومال برموزه من علم او حكومة ذات سيادة على جميع اراضيه ،لا يوجد على ارض الواقع ،ولا فى المؤسسات الدولية والاقليمية . وما اود قوله هنا ان المسالة ليست تفضيل احد على الاخر ،فنحن نلتقي مع كل الاطراف سواء فى بونت لاند او هرجيسا او مقديشو ،لكن هذا لايعنى اننانعترف بان هؤلاء ممثل شرعى للشعب الصومالى ، لاننا لانملك هذا الحق كما اسلفت . لذا فان ما يسمى بالاعتراف مسألة يجب ان نضعها جانبا ونهتم بالقضية الاهم، وهى اعادة الدولة الصومالية بمؤسساتها الى الوجود من خلال التمهيد لحوار صومالى يشارك فيه الجميع , وفى اطار هذا السياق نتواصل مع الجميع كاصدقاء وشركاء للشعب الصومالى وصولا الى الهدف المنشود، وهو جمع

كل الاطراف على مائدة واحدة ،وايجاد حلول عملية لمشاكل الصومال .لكن ما يجعل مثل هذا التوجه امرا صعبا هو التدخلات الخارجية والاجندات الاقليمية والدولية . وما دفعنا الى ادانة اجتياح الجيش الاثيوبى عام ٢٠٠٦ هو ايماننا بان مثل هكذا تدخل يتعارض مع توجهاتنا ويعقد الحلول , وهذا اثبتته عمليا تجارب الاعوام الماضية . ونعتقد بان الفراغ الحاصل فى الصومال وغياب حكومة وطنية تبسط سيادتها على جميع الاراضى الصومالية يعتبرعاملا محفزا ودافعا للتدخلات الاجنبية الاقليمية منها او الدولية . كما ان تدخل اى قوة عسكرية من دول الجوار الصومالى سواء من جيبوتى او اثيوبيا او كينيا يعتبر مجرد مضيعة للوقت وهدر للموارد . فالمشكلة الصومالية ستظل ماثلة امام الجميع بلا حل او تهدئة ما لم تتوقف الاطراف الخارجية الدولية منها والاقليمية عن التدخلات واتاحة الفرصة للصوماليين للجلوس حول مائدة حوار يشارك فيه الجميع بغرض البحث عن حلول عملية لمشاكلهم , وان يقتصر دور القوى الاقليمية والدولية تهيئة المناخ المناسب للحوار وتقديم التسهيلات اللازمة لانجاح الحوار الصومالى -الصومالى .وكما اسلفت فان لقاءاتنا مع كل الاطراف والحكومات الصومالية الحالية منها او السابقة مستمرة وليست وليدة اليوم ،كما اننا لا نعارض توجهات الحكومة الحالية فى فتح الحوار مع كل الاطراف الصومالية سواء الموجودة فى هرجيسا او بونت لاند او غيرها من مناطق واقاليم الصومال وكذلك نتفق معها فى جهودها لوضع حد للمعاناة الانسانية التى يواجهها اللاجئون والنازحون الصوماليون وتأتى العلاقة مع الحكومة الحالية فى اطار مفهوم الشراكة البناءة التى نتبناها كاستراتيجية للتعامل مع كل الاطراف الصومالية , بما فيها حكومة عبدي قاسم صلاد وحكومة الشيخ شريف وعبدالله يوسف . ونحن نؤمن بان الشعب الصومالى يمتلك كل عوامل الوحدة والتماسك . فهم وبخلاف الكثير من دول افريقيا تجمعهم عوامل اللغة والدين والثقافة والاثنية الواحدة ونقطة ضعفهم الوحيدة هى القبيلة , ولادراكهم لخطورة القبيلة قام الصوماليون فى عهد الرئيس سياد برى بحملة وطنية ضد القبلية فأعدو مقبرة رمزية قبرو فيها القبيلة والتفكير القلبى . ولا تزال القبيلة هى العامل الاساسى فى تأجيج الصراعات بين الصوماليين سواء اثناء مرحلة امراء الحرب او ما تلاها من مراحل الصراع والحرب الاهلية . كما ان جميع اعمال العنف والفساد تمارس باسم القبائل والعشائر ،ونجد كذلك ان الخلافات بين مقديشو وهرجيسا وبونت لاند أساسها الخلاف القبلى وليس الاقليمى .

خلاصة القول اعود فاقول ان حل القضية الصومالية يتطلب تشكيل حكومة وطنية منبثقة عن مائدة حوار وطنى شامل تبسط سيطرتها على جميع الاراضى الصومالية , وتقوم باعادة تشكيل المؤسسات الحكومية ،وتعمل على تعزيز التراضى الوطنى بافق مفتوح وبصيرة مستنيرة ،تضع مصلحة الشعب الصومالى فى المقام الاول وتفرض هيبة الدولة وسلطاتها على الجميع . هذا هو منطلق سياساتنا ورؤيتنا لحل القضية الصومالية . وتعاملنا مع الحكومة الحالية نابع من كونها خطت خطوة نحو الاتجاه الصحيح ،لكن هذا التعامل لا يعنى الاعتراف باى حال من الاحوال .

فخامة الرئيس.. بناء الوطن ليس بالأمر الهين والسهل بل يتطلب الكثير من الجهد والعطاء والتفاني، ومع محدودية الموارد والعدائيات فإن مسيرة بناء الوطن ستكون أكثر صعوبة ،كيف يمكن لأي مجتمع أن يتجاوز مثل هذه التحديات؟ وما هي القيم والثقافة التي ينبغي أن يتحلى بها ، وكيف يمكن المحافظة على هذه القيم ورفع الوعي السياسي والفكري لدى المجتمع؟

السيد الرئيس: مسألة بناء الأوطان كأحد أهم الأهداف ليست من التحديات التي تواجه ارتريا فحسب ،بل أن العديد من البلدان تحمل نفس هذا الهم . السودان على سبيل المثال نال استقلاله قبلنا بأربعين سنة ، ولكن اليوم عندما نرى التحديات الماثلة أمام البلدين في الشمال والجنوب نجد أنها بناء الوطن . والسؤال المهم هو هل استطاعت الشعوب أن تبني أوطانها؟ وخاصة الشعوب غير الصناعية أو ما باتت تعرف بدول العالم الثالث في أفريقيا عامة التحدي الأساسي هو بناء الأوطان. إن ما يميزنا عن غيرنا هو الكفاح المسلح وهذه التجربة كالرصيد بالنسبة لنا ،وإذا أمعنا النظر في الأوضاع السائدة في حقب الخمسينات والستينات والسبعينيات والثمانينيات سنجد أننا تجاوزنا كل التحديات التي تساعد في بناء الأساس للشأن الداخلي أو المحلي، لا نستطيع أن نقول أننا تجاوزنها مئة بالمائة. ولا يمكن أن تصادفنا أي معوقات أو أي انتكاسات ولكننا وضعنا اساس أرضية صلبة . ثم إن عدم تدخل أي قوى خارجية في شؤوننا يعتبر من العوامل التي ساعدت على ذلك .إن التفكير في أن بناء الوطن بدأ مع تحرير البلاد في سنة ١٩٩١ أمر غير واقعي، إن التجربة الاستثنائية التي مرت قبل الاستقلال مع مختلف التحديات والتضحيات تعتبرعامل أساسي لبناء

الوطن.
وفي السودانين سواء كان في الشمال أو الجنوب ، حسب تبادلنا للتجارب والخبرات نجد أن التحدي الأساسي أمامهم هو بناء الوطن ،ففي الشمال هناك أزمة دارفور والنيل الأزرق و كردفان وجبال النوبة والأدهى من ذلك أن هناك تناحر قبلي في المنطقة ،ما أدى إلى حرب أهلية ومثل هذه الانقسامات لا يمكن أن تساعد في بناء الأوطان. والشعب السوداني الذي يعتبر شعبا متحضرا بالمقارنة مع الآخرين ،ما كان ينبغي أن يتورط في مثل هذه المتاهات . لكن كيف حدث ذلك وكيف وقع في هذا المستنقع ؟ هل كان ذلك عن عمد أم أن عوامل خارجية لعبت دورها في ذلك ؟ وإذا كان السودان لينعم بالاستقرار لا بد من حلحلة هذه المشاكل أولا. نفس هذا الأمر ينطبق على جنوب السودان. أما بالنسبة لنا يمكن أن نقول أننا تجاوزنا هذه المسألة ، فالمشاكل التي بدت في فترة الستينيات من تمييز قبلي وانقسامات طبقية كل هذه الأمور يمكن أن نقول أنها صارت فصل من التاريخ وكذلك الحال في فترة الخمسينيات حيث يمكن أن نتذرع بأن البريطانيين هم من ازكوا نار الفتنة الطائفية بين المجتمع ،لكننا تجاوزنا كل هذه المرحل واستلهمنا منها العبر والدروس ثم خطونا الخطوة الأولى في بناء الوطن. عندما بدأ الشعب الإرتري الكفاح المسلح نلحظ أن الشكل والمنهج والفلسفة المتبعة في تلك الآونة ما كانت لتحقق لنا التحرير والاستقلال. تخطينا تلك المرحلة واستطعنا أن نجمع الشعب الإرتري بتعدديته المختلفة دون أي تمييز في بوتقةواحدة من أجل هدف واحد. وهذا لم يكن بالامر الهين،فقد مررنا بحروب أهلية ضحينا فيها بالكثير و استلهمنا منها العبر والدروس ، حتى استطعنا في نهاية المطاف هزيمة أقوى وأعتى جيش في القارة الأفريقية. وكان السر وراء ذلك وحدة الشعب والوعي المتنامي في أوساط المجتمع. ولا زلنا نتقيد ونتغذى على تلك القيم التي نميناها في ذلك الوقت. إن الجشع والأنانية وتقسيم الشعب من أجل مصالح ضيقة ليست من شيمنا وقيمنا ومبادئنا النضالية ،وهذا الأساس ينبغي بناءه، أما المصالح الخاصة والتحديات الاقتصادية وأساليب العمل كلها أمور شكلية ،المهم أنك تبني بنيان قوي فوق هذا الأساس وهذا هو التحدي الأساسي الذي واجهناه خلال العشرين عام الماضية ،حيث أن المؤامرات والمحاولات لهدم هذا الأساس كانت كبيرة . وفي الوقت الذي كنا نسعى فيه لحماية هذا الأساس من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية ،تعرضنا لمختلف المؤامرات الخارجية . التحدي الأساسي في بناء الوطن ،خاصة عندما نتشاور مع دول الجوار في شأن بناء الأوطان ، ويتضح أن نظام الدولة ينبغي أن يؤسس على المواطنة لا على معاهدات هشة تعقد مع قبيلة أو طائفة أو عشيرة . بناء الأوطان يتحقق عبر نظام مبني على المواطنة الحقيقية والفعلية. ومن أهم المعوقات في بناء الأوطان هي ظاهرة الفساد وعندما يعتاد أي مسئول على كسب المال بطرق غير شرعية ويبدأ بوضع أمواله في حسابات مصرفية مختلفة عندها سيكون المنطق الذي يفكر به قبلي أو عرقي. يمكننا أن نلحظ ذلك في عدة بلدان أفريقية مثل أفريقيا الوسطى والكنغو الديمقراطية ورواندا وكينيا وأوغندا وكذا دول الجوار كلها بنيت على أساس هش ، ما خلق واقعا غير مستقر في هذه الدول، فضلا عن عدم مراعاة الحقوق وكل هذه الأمور تتفاقم جراء الفساد فالسلطة من أجل المال والمال من أجل السلطة . وكي تنفذ ذلك تستخدم مبررات واهية وفلسفات من قبيل التنمية الإقتصادية والرأسمالية والقطاع الخاص ،وأن هذا قريبي أو صديقي وحبيبي كل هذه التبريرات تستخدمها كمصوغات لتحقيق أهدافك الخاصة . معظم الأزمات في البلدان المختلفة رغم تمتعها بموارد وثروات طبيعية نجدها تقف على أساس هش موبوء بالفساد، وبمجرد استشراء المرض في البناء الوطني يصعب حينها صيانة أو ترميم المبنى.
لذا كل المواضيع التي تثار حول التنمية والاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الشعب لا بد من ترجمتها إلى أفعال ملموسة. أما أولئك الذين نسمع منهم دائما ويتشدقون باسم حقوق الإنسان ويسعون للتفرقة وتجزئة الناس نجد أن هدفهم الأساسي هو نسف هذا الأساس الذي تحدثنا عنه ،ويمكن القول أن التجربة النضالية طوال فترة الكفاح المسلح خلقت عندنا مناعة ضد هذه المؤامرات ،وهذا ليس بالمعجزة فكثير ما يوصف الشعب الإرتري بالقوي الصلب وأنه يتصدى لكل هذه العدائيات ،لكن هذا لا يعني بالضرورة أن الشعب لا يخضع للتجربة والامتحان . فهؤلاء المتآمرون لطالما سعوا إلى تقسيم وتجزئة الدين الواحد وأبناء المنطقة الواحدة. فالحرب هنا ليست بالضرورة أن تكون بالطائرات والمدافع، إنها العن من ذلك. ولتنفيذ هذه المآرب والدسائس الدنيئة لم ينعدم بعض العملاء الذين يعدون بالأصابع من الذين يسعون إلى عرقلة مسيرة بناء الوطن. ومن خلال الإحاطة بكل هذه الأمور يمكننا أن نستوعب مفهوم بناء الوطن.
وفي الحالة الإرترية إذا تسألنا عن كيفية تجاوزنا لكل هذه التحديات فالإجابة هي أن القيم والموروثات التي

اكتسبنها طوال فترة النضال ساعدتنا على التأقلم مع مثل هذه المكائد والتصدى لها ونصبر عليها لمدة ١٥ عاما ،خاصة مع محدودية الموارد بالمقارنة مع قوة العدائيات. تصدينا لكل هذا لا ينبغي أن يشعرنا بالغرور ظانين أن المناعة التي نتمتع بنا ستتصدى لكل شيء. لا بد من أخذ مبادرات نشطة فمفهوم بناء الوطن لا ينبغي أن ينظر إليه بتعريفه النظري أو الفلسفي بقدر ما يُنظر إليه بشقه العملي الملموس والنظر إلى الواقع الحالي وما هي العدائيات التي نتعرض لها؟ ومن أين تنبع ؟ وكيف يمكن التصدي لها وبالتالي نكمل البناء الوطني؟ كلها أمور نسعى لتحقيقها بشكل دائم . الموضوع هام ومتشعب آمل أن نتطرق إليه في مناسبات أخرى . و كنا قد تحدثنا عن إعادة التنظيم والهيكلة وتبدو المسألة بسيطة في بادئ الأمر. الوعي ، التنظيم والتسليح هذه الكلمات تبدو سهلة في الوهلة الأولى . الوعي ليس بالأمر الهين ،فالوعي هو المعرفة والإدراك ،وهو لا يخص عدد من العلماء لكنه وعي يشمل كافة الشعب .وتشكيل الوعي بطبيعته ديناميكي وغير ثابت ،حيث أنه يتغير وينمو مع تبدل الأحوال . أما التنظيم فيتعلق بالتخطيط ولا يمكن تنفيذ خطة ما دون تنظيم وهنا ندرك أهمية التنظيم. ثم نأتي إلى التسلح.. التسلح لا يعني بالضرورة السلاح مثل البندقيه والمدفع والرصاص . التسلح يشمل كل الأدوات من جرافات ومعاول ،فالتسلح هو أن تنظم للوصول إلى هدف معين ، هذا هو التعريف الأساسي لقيمنا وبناء الوطن. كما يمكن القيام بإعادة التشكيل والتنظيم ، لكن لا بد من إدراك المرحلة والأوضاع التي نمر بها وإلي أين نتجه ؟ وما هي التحديات التي تواجهنا ؟ وكيف نتصدى لها ونتجاوزها؟ وكيف نستغل إمكاناتنا المختلفة لضمان فاعليتها ؟ لا بد من إقامة دراسة منظمة وحملات توعية منظمة وإجراء مثل هذه المقابلات وإثارة مختلف التساؤلات في حد ذاتها يمكن أن نعتبرها نوعا من التوعية ، الوعي ، التنظيم والتسلح.

في الختام فخامة الرئيس نتيح لك الفرصة لتوجه كلمة أخيرة إلى الشعب الإرتري في الداخل والخارج وقوات الدفاع الباسلة الذين تصدوا بقوة لكل العدائيات . ما الذي ينبغي أن نتوقعه ونعمله ؟ بالإضافة إلى آمالنا الوطنية العامة .

السيد الرئيس : كثيرا ما نتحدث عن التجربة والخبرة ،لكن قوة الشعب في مختلف المراحل بالمقارنة مع مختلف الشعوب وحسب انطباع مختلف المراقبين، نجد أنهم يصفون وطنية الشعب الإرتري كالعقيدة (أو العبادة) وأنه شعب لا مثيل له. إن العدائيات التي واجهتنا خلال الخمسة عشر عاما الماضية ما كانت لتفشل دون تصدي الشعب. على سبيل المثال الحظر الذي فرض علينا عام ٢٠٠٩ كيف استطعنا أن نتجاوزه ونصل إلى المرحلة الحالية ،ومن الذي وقف صامدا أمام مختلف المكائد والدسائس؟ يمكن أن نقول السلطة أو الحكومة أو الوزارة أو الإدارات يمكن ذكر كل هؤلاء ،لكن الشعب الأبي هو من كان في المقدمة للتصدي لكل هذه المؤامرات التي لن تتوقف بسبب الحيرة التي يعانون منها .لا شك أن الشعب سيتصدى لكل هذه المحاولات،وعلى الشعب أن يضاعف إمكانياته في التصدي إلى المؤامرات التي تحاك ضدنا في الأعوام المقبلة، بالإضافة إلى وضع برامج للتعرف على كيفية تحقيق ذلك في مختلف الجبهات .

هذا تذكير أو وصية نقدمها بشكل اعتيادي. وفي هذه السنة وحتى السنة المقبلة في عام ٢٠١٤ تطرقنا إلى الأوضاع الإقليمية والعالمية التي تسودها الهيمنة والأزمات ،وكل الذين كانوا يقولون أنهم سيسطرون على العالم خلال ٢٠ عاما وأنه لا توجد أي قوة في العالم تقف أمامهم بالتكنولوجيا والسلاح والمال .هذه العربدة أغرقت الحكومة الأمريكية في ديون وصلت ١٧ ترليون دولار. وإن كنت تحلم بالاستيلاء على الثروات ووقعت في هذه الديون لا يمكن أن تقول نجحت أو استوليت على أي شيئ في نهاية المطاف!. وما نراه اليوم في إقليمنا من أزمات وتحديات تدل على أننا في مرحلة انتقالية، ينبغي للشعب أن يدرك كل هذه الأوضاع ،وأن تعمل كل الهيئات الحكومية والإدارات في هذا الجانب من خلال رفع الوعي. فالإشاعات والأحاديث التي من شأنها تأصيل الأنانية وإضعاف التصدي كثيرة . لا بد من مناقشة ذلك في موائد حوارية ، وقد تحدثت أنا في حوار دام لثلاثة أيام ينبغي للجهات المعنية أن تجري مقابلات خاصة تُعنى بهذه الأمور. ينبغي أن نتعرف على كيفية التصدي لكل مرحلة وحالة . ربما تكون هناك بعض الأقاويل التي تبدو بسيطة من قبيل الانضمام إلى الجيش الشعبي رغم انخراطهم في أعمال أخرى. لا بد من التعرف على من يقول مثل هذا الكلام ولماذا قال ذلك؟ هذا يوضح أنه لا يمكن أن نترك الأمور للأقاويل ،خاصة عندما يتعلق الأمر بقضايا كبيرة وهامة لا بد من تكافؤ المعرفة لدى الناس وبعد ذلك يمكن التصدي للتحديات وتجاوزها.

لطالما تحدثنا عن قوات الدفاع وقوات الدفاع لا ينحصر دورها في الجيش المرابط في مختلف الجبهات بل كل

المنضوين والعاملين في مختلف الدوائر الحكومية. إدراك التضحيات التي يقدمها أولئك بوعي كامل مهم ، هذا ناهيك عن مصاعب المعيشة . لا يمكن أن نقول كل الشعب متساوي في العيش وإيجار البيوت أو مختلف الاحتياجات اليومية التي يدفع التضحيات لتجاوزها .وإن رد الجميل لكل الذين تصدوا وتجاوزوا التحديات ليس بالأمر الهين ،لكن لا بد من الشهادة والإشادة بكل ما قدموه من تضحيات.

لذا فإن الشكر والعرفان وأكثر من ذلك واجب لكل أفراد قوات الدفاع والعاملين في مختلف الدوائر الحكومية و المشاركين في مختلف الأعمال التنموية ،وأعضاء الخدمة الوطنية العاملين في مختلف الأماكن. وحتى نستطيع تجاوز كل هذه المراحل التي ذكرتها خلال الثلاثة أيام الماضية وتفعيلها بشكل صحيح ، أقول مع كل الشكر والتقدير لكل الذين ضحوا بوقتهم وتخلوا عن مصالحهم الشخصية من أجل الوطن ،وأن يواصلوا مسيرتهم مهما كان الحمل الذي على كاهلهم ثقيلا .